

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۵



کتابخانه مجلس شورای ملی
کتابخانه
مؤلف
شماره ثبت کتاب
۱۲۷۱
۱۲۷۱
۱۲۷۱

خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۵۸۴	

1
2
3
4
5
6
7
8
9
10
11
12
13
14
15
16
17
18
19
20
21
22

۵۸۴



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاریخ: ۱۳۰۱ هجری

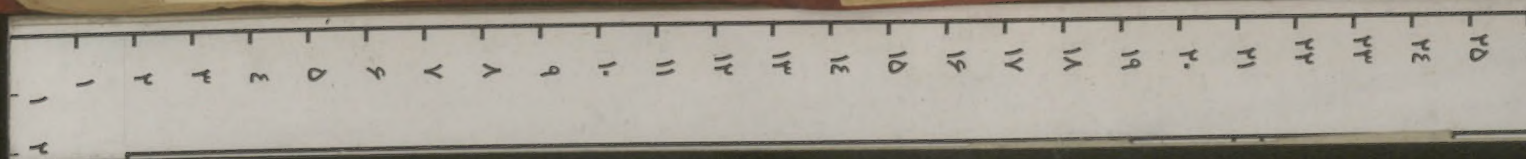
مؤلف: (خطی) از کتب: (۵۸۴) جلد: آقاي سيد محمدصادق طباطبائي به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۷۷۲۹۱

۱۳۰۵



خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۵۸۴



۵۸۴



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: تاریخ اسلام

مؤلف: آقابنده محمد صادق طاهری

جلد: (۵۸۴) از کتب (خطی) اهدائی

شماره ثبت کتاب: ۱۷۱۸۱

۱۳۲۵



خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۵۸۴

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة على

محمد وآله الطاهرين

عليه السلام وبعد فقير الفقير

الى الله الغني محمد بن الحسن المرعاشي

قد التمس من جماعتكم من الاخوان المؤمنين

الطالبين للحق البقير ان يجمع لهم

اندر علي جملة من مشهورات الواجبات

والمحرمات ولا ادخل معها الا اليسير

من المستحبات والمكروهات والمباحات المستغفرا

دأ من اخبار الزيدية الا طهار علي

وحده لا يحاز ولا اختصار فشرعته في

ذلك مقربا به الى الله تعالى غير راغب

في النفع من سؤالا حيث رايت ذلك

من الواجبات وعلمت ان تركه من المحرمات

وتحقت كثرة نفعها واتي لها سبق الى

جمعها وسيتها بدلية الهداية والارحوان

يستفيع بها المبتدي والمتوسط والمنتهي والوف

الاقليل

عن المصنف

خطي اهدائي
كتابخانه
مجلس شورای
اسلامي
۵۸۶

شريكاً في ثواب من رجع اليها وعتمد في دينه عليها ومن اراد استقفاً الاحكام المتفق
 حلة فليتركها كتابنا الموسوم بتفهيد وسابل
 الشيعة او الي المذهب الذي الفناء لذلك الكتاب
 او الي كتابنا الموسوم بهديك الي بيتك والله الموفق
 مقدمته ^{مقدمته} يجب على الملوك الاقرار بوجود الله سبحانه
 ووجده ائتمه وعدله وعلمه وقدرته وشهرته عن
 النقم وسائر صفاته الواردة في الكتاب والسنة ولا
 عتراض بالمعاد الجسماني وهو القيمة الكبرى ^{يضاف} وبنار
 وهي القيمة الصغرى ونحدوث العار وبطلان الجبر والتو
 وشك في ما لا يطاق وبوجود الجنة والنار الآن وبخلو
 هما ونبوة محمد صلى الله عليه واله وبامانة الائمة الاثني عشر
 عليهم السلام ثم الحسن ثم الحسين ثم علي بن محمد
 علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى
 ثم محمد بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم الحجة
 بن الحسن بن علي صاحب الزمان عليهم الصلاة والسلام
 وبامحزات الظواهرات والمنصوص من المتواترة والا
 عتراض بعضهم وفرض طاعتهم ^{هو} وبان الثاني عشر امام الزمان
 غايه

لعمري
 نعم الله

غايه ولا بد ان يخرج ويظهر الحق والعدل وبان الانبياء والائمة افضل
 من الملائكة وبكفر اعدائهم وبجميع الاحكام الشرعية الثابتة عنهم
 عليهم السلام وبوجوب طلب العلم بالوجبات والمحرمات منهم
 ينقل عنهم وبوجوب التوقف والاحتياط عند عدم ثبوت
 العمل بالراي ولا الظن في نفس الاحكام الشرعية ولا
 الاجتهاد ولا بقول غير المعصوم الذي ليس فيه نص
 عنهم عليهم السلام وبوجوب الصلاة والزكاة والحج
 الصوم والجهاد مع اذن الامام عليه السلام وامر
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر بقدر الامكان و
 بشرط طغي وجوب الوجبات وتحريم المحرمات البلوغ
 والعقل وتجنب النية في العبادات الواجبة وتشتد
 في المندوبة ويجب الاخلاص فيها وقصر الطاعة لله
 والتقرب اليه اورضاه والتوابع ودفع العقاب ولا
 يجوز من قصد الريا والسعة فتبطل تبغي كل ما يمكن من العبادات
 والعزم عليها واخفاء العبادات المندوبة واظهار الواجبة
 بذل الجهد في العلم والعبادة ويجرم العجب بالعمل واحقار
 العبادات والذنب والعبادة بدون ولاية الائمة عليهم السلام
 لا تفعل ولكن لفعلها الا الزكاة والقيمة واجبة عند خوف
 الضرر في كل شيء الا ما استثنى ^{فصل} كتاب الطهارة

لعمري
 نعم الله

فصل
 في العلم

والاعادة على ما حصل معه الترتيب ان خالفه عند اوصيا تاو ذكر قبل
 الجناف ولا يجوز ان يولي وضوءه غيره اختيارا وكن الغسل والنيم واليخون
 الغسل مكان الملح ولا العكس ولا يجوز مسح المصحف بغير طهارة ومن
 ترك غصوا في بر عاود ما بعده ويحرم الوضوء بالماء البسوس ويبطل الوضوء
 ولا يجوز بالماء المصنوب وكن الغسل **فصل** يستحب عند كل طهارة
 وكل صلوة ودخول الحمام يجزى ويحرم النظر الى عورة المؤمن دون
 الكافر ويجزى خلق اللحية ولا ينبغي ترك النوى اكثر من عشرين يوما
 ولا ترك العانة اكثر من اربعين يوما وللرجل عشرين لامة ولا يجوز
 تتبع عورتان المؤمن ومعايبه وينبغي التطيق والنوى والحفا
 والا كحال ما خلق الكس للرجل والتمشط وتقليم الاظفار والطيب
 والادهان والاعترام الشارب والملاعبة ما مراد عن قطة **فصل** في
 الجنابة يغسل الغسل على الرجل والمرأة بالجماع في الغسل حتى تغسل الخشفة
 انزلا اوله وبانزال المني بقضة او نوما بجماع او غيره فان اغتبه اعتبر بالذي
 وفتر البدن ويكفي في المريض الشهوة وبوجدان المني عليه بدنه او قوله
 الذي يقدر به ويجب غسل الجنابة للصلوة ونحوها ولا يجوز من دون
 الجنابة في المجد الحرام ولا مجد النبي صلى الله عليه واله ولا يشرع المشا
 ولا وضع شئ فيها ولا مسح خط المصحف ولا قراءة العزائم الا بجمع وغيره
 ويحب فيه التيمم او لم يغسل الكسر والرقبة والبدن والاحوط تقديم

ولا يكره
 غير ذلك
 بل هو
 في سعة
 وسهولة

الجنابة

جميع

الجناب الايمن وايضا الماء الى غلاصه جميع البدن واصل الشعر
 وتخليل ما بين يمين من وضوء الماء الى البدن كالخاتمة والشعوب
 الترتيب والاعادة مع المحافظة وتجب اعادة الواحدة
 في اشارة ولو حدثنا ايقظ ان رثس ارجاسه واحدة اجزاه
 ويحب الترتيب ولا يجوز المنا بعة في الترتيب ومن نسي غسل
 الجنابة اوله يعلم بها حتى صلى وضام فعليه اعادةها
 ويجزى المسح على الجباير ونحوها مع تعذر الغسل
 في الوضوء والغسل ويجزى غسل واحد عن الوجه والاسباب
 المتعددة وعن الوضوء **فصل** في الحيض يجب الغسل بـ
 يعرف من دم العذرة بكونه مستقعا في القطر فنترك
 الطلوه فان كان مطوق فهو دم العذرة تهيلا ولا
 غسل عليها الا ان تكون حنبا ودم اللبص حارا اسود
 له دفع وحار ودم الاستحاضة صفر بارد وتعمل
 المرأة بالتيمم الدان العادة المستقر فاستوي شهرين
 وضاعدا اقوى من ذلك فان الصفرة والكدره في العادة حيض
 وفي غيرهما طهر وترجع ذات العادة اليها مع استمرار
 الدم وتجاوز العشرة الا في العتق حيض وترجع المستلدة

في ثمانية
 واحد عشر
 واحد عشر
 واحد عشر

الكافور ثم غسلة بماء قراح وسر عورته والابتداء بالرسن
 الجانب الايمن ثم اليسر ويجب تقبيل من مات في الماء اذا خرج
 ويحرم الا ان يشترط الميت او طفله والفقير اذا شرب اربعة اشهر وجب
 ان يغسل وان شربه كانت اشهر فحكم حكم غيره من الاموات والمحرم
 اذا مات فهو كغيره الا ان لا يجوز ان يفرس كافورا وطيبا ولا يجب
 تغسيل الشجر اذا مات في المعركة ولا تكفنه بل يدفن في ثيابه بدمه
 وينزع عنه الفرو والحق والعامة والغلسوه والمنطقة والسرادل
 الا ان يكون احابه دم ولا يجوز تغسيل الكافر والتا صلب ولا يجوز ان
 يغسل الرجل الا برجل او رجليه او ذوات محرم وكذا المرأة ولا يغسل
 الميت الا اولى النكاح او من يامره ويجب تكفينه في ثلاثة اثار لفاقين
 وقنصين وامساك مساجده بالكافور ولا يجوز ان يكون في حجره من غير
 ولا تجس ويجب اخراج قيمته الكفن من اصل المال وكفن المرأة واجب
 على زوجها ويجب القلوه على الميت المسلم والطفل منه الذي له ست
 سنين فاعدا وهي خمس تكبيرات يتشهد الشهادتين بعد الاول
 ويصل على النبي صلى الله عليه واله بعد الثانية ويدعو للميتين بعد
 الثالثة والميت بعد الرابعة ويدعوا بما يسر ويجزي في صلوة الجنازة
 المصالح اربع ويجب كون ركعتي الميت الى يمين الامام ولا يجب فيها
 القنطرة ولا القراءة ولا الركوع ولا السجود والتسليم ولا يجوز ان
 يقرأ من غير الجليل عليها الا اولى النكاح او من يامره والرجل اولى
 من كل

بالجوف
 في كل
 من كل

جنازة م

من كل واحد ويجب كونها بعد التكفين قبل الدفن ويجب
 الاصل على كل ميت مسلم او في حكمه ويجب دفنه بعد الصلوة ويحرم
 دفن الكافر الا الذميمة الحامل من مسلم فان انتبه وجب كفن الذكر
 ويحجب وضع من مات في البحر ونحوه البئر وخابيه وذكواتها او كرا او تنقبيل
 في الماء ويحرم دفن القبر وطنا فيحيا الميت المسلم بريح وغيره ويجب
 توجيه الميت في قبره الى القبلة ان يجعل على جانبه الايمن ووجهه اليها
 والرضا بالقضاء ولا يجوز الجرح وعدم الرضا ويجب حداثته على وجه الحق
 حتى تقضي عنه ثما ولا يجوز اخبرها اكثر من ثلاثة **فصل** في غسل الميت
 بجيش الا في عدم برده بالموت وقبل غسله وعن قطعة قطعة منها الغلام
 عظم ولا يجب بالمس في غير ذلك ولا بمس ميت غير الادمي ولا ما انحل وغسل
 الحياء منه وغسل الميت كغسل الجنابة وروي ان غسل الجرحه وغسل المولود لا احرام
 وغسل يوم عرفته وغسل الزمان وغسل دخول البيت وغسل المباله ولا يستنشق
 وغسل من قدم الى المملوك وراه وغسل المرأة من طيبا غير زوجها
 كل واجبة وحمل على الاستحباب المؤكدر **فصل** في التيميم طلب
 المادان امكن غلوة سهم في الزند وكعبين في المسكة ولا
 الطلب مع الخوف واذا فقد الماء وتغير استعماله جاز التيميم بالتراب
 واجزاء الارض حتى انهار مع الضرورة دون المعادن وما
 ليس من اجزاء الارض ويجب فيه اليقظة في اوله ووضوح اليدين
 على الارض مرة للوجه واخرى لليدين مطلقا ويجب

وتقام

بالماء
 في كل
 من كل

الاعلامات كالجلوس وقعوده وجب الصلوة الى ربح جفت
 الاشياء بغير ترتيب ان امكن وتطل الصلوة العشر صلاة عمدا
 اليه **المسبر** وجب الاداء مطلقا في الوقت على الظاهر وتقتصر الاخراف
 في وقتها وتكون في غير الصلاة في غير وقتها كركب العارية والتفتيد
 والمأثني ويجوز على ما هو على من الكعبة واسفل منها مع استقبال
 جهتها **فصل** في لباس الصلوة لا يجوز الصلوة في جلد الميت ولا في
 ولا في ملاب غير المأكول ولا صوف ولا شعر ولا وبر وان في الاخر
 والسياب وفي الثقبه والضريرة ويجوز لبسه في غير الصلوة
 الا الكلب والخنزير ولا في الخنزير المشوش بوبن الارانبه الثعلب
 ولا في الجرس الحضر للرجال ويجوز لبسه في غير الصلوة للرجال
 خاصة الا في الحب والضريرة ولا ينبغي الصلوة في ثوب
 يعلق برؤس غير المأكول ولا يجوز الصلوة في ثوب مفصول
 ثوبه ولا في ثوب لا يستر العورة الا في غير المحرم للرجال خاصة لبس
 الذهب ولا الصلوة فيه ولا يعلو الرجل مذهب من الشعر فان فعل
 اعاد ويجب الستر للمرأة في ثياب الرجل عورتها في الصلوة ولو
 بالثياب ونحوه فان الرجل صلى على ثوب او ثوب غير صلوة الى اخر الوقت مع
 رجاء حصول الساتر ويجوز الصلوة فيما يستر من سرو المسلمين
 من الجوار والقباب الا ان يعلم انه ميتة او لم يحسن وفي ما لا يخله
 الحياة من المأكول ولو ميتة وفي ثوب يعلق فيه شعر الاسنان
 ويستحب التحمل في اظهار النعمة ويجب ستر العورة ومحوها
 محض ولو في غير الصلوة ولا ينبغي لبس ثوب يثقل ولا ركوب
 دابة تنقله ولا اسبال الرجل الا زار بحيث يتجاوز الكعبين
 ويجوز الاحتفال والتبخر ويجب كسوة المؤمن عند شروعه على من
 قد عمل ذلك **فصل** في كسوة المصل لا يجوز الصلوة في مكان المكاة المفضلة

اختيار فان اذن المالك او علم رضاه جاز ولا في الطين والما في
 الضرورة ولا في السجدة مع عدم تمكن الجبهة وكذا الشئ ولا في مكان
 لم تتعدى غايته ولا يجوز السجدة على الارض وانما يجزى ما كور ولا
 مليون في الضرورة والثقبه ولا يثبت بالقرطبان ولو مكثوا ولا يجوز
 ادخال اليد في التعميد المسجد ولا اخراج القرة والحصى الموشى فيه
 فقلد في اليد الى مسجد ولا يخلع احدهما مكان سبوا اليه منه ويجب
 تعظيم المسجد ولا يجوز المشي بوسن الجدران والشار ذوات الارواح ولا
 اللعب بها ولا الباركاء وسعة ولا في الجار **فصل** لا يجوز الاذان ولا قبله في محرم
 لغیر الصلوة الخمس اذ او قضا ولا ينبغي تركها فيها خصوص الاقامة
 ولا الكلام بعد هذا الذي يقريه امامه ولا يجوز ان يقال في احد هذا الصلوة
 خير من اليوم **فصل** في قيام وهو واجب في الربطة او في الضرورة غير سبع واجبة ومكان
 فان تجر جلس فان عجز اضطر على الايمن ثم الايسر ثم اسلمني
 واوسا ويرفع ما لم يجد عليه ان امكن ويجب الاتصاف والا
 استقلال والاستقرار الا مع الجبر ولا يجوز الصلوة الوجه
 على الراحلة اختيار ويجوز في النافله ويجب القيام مع الجهر والقراءة
 ويستقطر مع سجدة الخ ويجوز الاستناد على القيام لا الاعتماد
 ويجوز تركه القيام صمدا في الواجبه فيبطل ومن عجز عن الركوع
 والنسجوا اجزاه الاربع **فصل** في النية والقراءة يجب النية في
 اول الصلوة ولا بد من تعيينها او قصر القربة ومن نوى في نية
 ثم ظفها نافلة فصلا ركعة ثم ذكر لو تبطل الصلوة ولا النية وكذا
 الفصل ولا يجوز نية الصلوة مع ما وخص في صلوة جعفر مع
 قلة اخرى ويجوز نقل النية في مواضع والقربة وحريتها واجبة
 ويستحب الافتتاح بسنة اخرى مقدمة او سورة او متفرقة و
 يجب التلظ بالقرينة وعرضتها مع الامكان وفي موضعها بعد القيام
 ويجب الاداء بترك القربة اذا يقن لا اذا شك **فصل** في القراءة

الجلوس
 بالمسبر
 م

بغير صلاة
 وهو الذي

غير صلاة
 التلظ

ق

غير صلاة
 التلظ

فصل في مسائل الفاعم عن المقتضات من طواعية الغير الثالثة
 يجب عدم تحققه وان انشأ لنفسه لاداء جده وعيها الجاهل انه يفتقر
 لطوره شكوا لرفاهه والغسل ومن تناول من غير رخصة لم يفر فافق بعد
 وجب عليه لانها وما افقها وكذا من صدق الغير في حاله النول فافق طوره
 كذا لو اظن كونه السحر بطول الصبح فافق طوره بعد ذلك وان اظن
 انقلبه الموهوم وسخروا ليل طوره فافق لان مقتضه قلبه طوره ويطهروا
 الاطراف قبل ذهاب الحرس المشرق فوجب بعد ذلك ما فيها ولا يجوز
 تأخيرها الى السر ويجب الغفلة والكفارة بتناول القطرة شعره وثمان
 وقضاها بعد الزوال وان تدبر العين وجوز لانها لا تغني عن الزوق
 من القتل ويجب الغفلة ومسهل الفاعم انت له غير ان كذب **فصل**
 يجب الاظهار على امر في شعره حضان مع الشاهد وان قوس
 على الصوم ويجب عليه قضاؤه وان حامر ان لا يكون جاهلا به
 وجوب الاظهار فلا تعذر في شعره فافق طوره وقصر الطول ولا يجوز
 يبيت اليه ليل ولا يخرج قبل الزوال واذا دخل الماء فافق قبل
 فزواله لم يتناول وجب عليه الصوم وحذره وان كان تناول السحر
 الى مسار وجب عليه الغفلة ولا يجوز قضا شعره في خانع السفر
 للصوم الكفارة ولا يفتلج الصوم طوره عليه موم واجب وقصره موم
 يتذرع في السفر والارض الى اثنين سفره في حفره موم ومن تناول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السفر وقصره على اربعة الاطراف مع الذوق
 عليه المقتضات من كل يوم وكذا الحامل للغير ومنع الغفلة
 للعين ويجب القضاء ايضا اذا زال الغرض ويجب الاظهار على امر
 ذي يقره الصوم في شعره حضان ويجب عليه قضاؤه ورجوع في
 ضرر الى نفسه فان قل مع خوف الضرر لم يجز ويجب عليه
 الغفلة ويجب الاظهار على الحايض والغفلة ويجب عليه الغفلة
 يجب الصوم على المستحاضة عليها الغفلة ولا عذر ا
 لها ايضاً في الغفلة انما استحبها او وجب عليها الغفلة
 فافق

63

فصل في شهر رمضان على المكاتب سئل عن رجل يملك
الانوار السابعة فان اوفى لسيده الا واجب فقله والاعز منه وثلاثة
وقل في التكملة ولا يجب الصوم الا برؤية الهلال ومضى ثلاثي يوما
من شعبان ولا يجب الاطفار للعبادة الا بالبرج الفوم الا ان يستحق
احداها وجب الصوم فيها بالتيقن لا بالنظ ومن اصاب يوم الثلاثاء
فما عاثر لشهد لان برؤية هلال شوال وجب عليه الاطفار
ولو بعد من زوال ولا يجوز الاطفار بالبرؤية قبل الزوال ولا يجب
الصوم بها في اوله وجب عام الايسر والمجوس الذين لا يعرفون الله
لا يتواخونه فان وافقوا واخافوا سمر الاشباح اجروا ان تقدم
القتل ويثبت الهلال برؤية عدلين لا بشهادة النساء ولو كان الحي
وتعارف في الشفاعة برؤية خبيرين لا قتل وبالشياخ وبالرؤية
في بلد قريب ولا يجوز العمل بقول الخالفين مع عدم حصول
العلم وبما اخبار المجيبين وافدا كان بحسب الرؤية في اية
عشر من اياما وجب قضاء يومه وشهره وجب على الكافر ان يذكور
قضاء ما لا يات من ان كان غلظت معه **صوم شهر**
رمضان وهو المكفارة وبذل العدي وهو النذر والعدي
ايين وهو العتق والواجب وجب الشايح وهو
فما في العيين والظهار والفقر والافطار وبذل العدي والنذر
والشاهد ومن نذر **صوم** حينا وجب عليه يوم سنة اظهر
وحيذر ان يصوم ما وجب عليه يوم خسر الله ومن نذر
صوما عينا فحين عنده وجب ان يشهد في من كل يوم
من طعام **فصل في شهر** يوم التاسع هو العاشر من المحرم
ان العز وكون يوم الاثنين وهو العبدان ويام الشرف
لن كان معنى لا يغيرها ويوم الشكر ببيت الله من شهر
مكاتب وهو النوال وهو ان يجعل عيشه مسكورا ويصوم

م
ب
و
ص

الكثيركم

يدرك الواجب في وقت وجب العذر على التمتع خاصة في الجوارح
 والطواف والتمتع وسعيه على الوقوف الا لا يطهر لان الفارق والفرق ولا
 يجوز القران بين الحج والعمرة ولا داخل حرمها اعاد وجب
 لعدول عن عدة التمتع الحج الا في دفع الضرورة كسقوط الوقت و
 حصول الحرمة ولا يجب الهدى مع العدول ويجب الاتيان بهما
 التمتع في عام واحد ولا يجوز اخراجه من ملكه بعد الحج حتى يجرى
 الحج التمتع مع خوف القوات فان لم يجد سبيلا وجب عليه عده اخرى
 ويتنعم بها والواجب في كل التمتع الاحرام والطواف وكعبته و
 السعي والتقصير ويؤتي ثمنه الا في الطواف النساء والواجب في كل
 احرام دو فوفى عن فدية او فدية المشرك والحرى والتبع والمعلن والتقصير
 والطواف وكعبته والسعي والطواف النساء وكعبته وادوية البيت
 لان وجوب التمتع في كل التمتع فصل لا يجوز الاحرام
 قبل البقاء بالبلاد ومعهن في اخر حجب لمن اقلعت وتوقيت
 التي لا يجوز الا منها لاهل البذل والعنف من المباح الى ذات
 عقر ولا لاهل المدينة ولا الحليمة وهو سجد للشيعة وهذا
 الضرورة المحقة ولا لاهل الشام والمغرب الجعفر الذين يملكون
 ولا لاهل الطائف ومن المازن من كان مشركا ودينه فمقاتله من
 منزله ولا يجوز تجاوز البقاع عليه بغير احرام فمن دخله
 ودخل الحرم وفوا سبيلا او جاهلا وجب عليه الرجوع فان
 تعذر فمن ادنى الحل فان تعذر من مكانه وكل من من سبيقات
 وجب عليه ان يخرج منه وان تعذر من حيث يمكن وهو من
 الحرم ويجب خروجه المقيم بملكه الى احد عودتيه اذا وجب عليه
 عده التمتع فان تعذر فالى دنى الحل ويجب الاحرام مع ا
 التمتع من ملكه فصل لا يجوز السفر في غير الطلعات والمباحات
 ويجب ان يوجب عابته كالحج والعمرة وطلب العلم والكسب للتمتع
 الضرورة ولا يجوز الغلبة في السفر والغير بعد الفجر وهو غير
 سجد

فله
 ثم لم يقرأه
 وقت الصلاة
 حاكمه
 (سجدة)
 الحج

٣١
 تعذر الا ما يحد من به بر او جرح وجب الاحرام من المأوى
 والخطا واستحقاقه من رفا وطه والى رافع عن النفس وعن
 الحرم من المأوى ولو بقل الصا وطه ودفع ضرورة المؤمن بقدر
 الاستكانة ويحرم الا من اراد ان يتنعم الا في الحج والعمرة ولا يجوز
 حرم من المأوى الى المأوى وفاقا حتى تطهر وتغسل من ماله
 ويجب ان لا يتنعم في البيت بنفق عليه السفر والواجب فصل
 الحائض والبارئ من دفع الضرورات والا الواجب التمتع الا في
 علة لها وعلم من ملكه او يبيعها او يهبها ان كانت ملكا للمؤمن
 يجوز ان يملكها الا لغيره ولا لغيره ولا يملكها مع عدم المأوى ولا يجوز
 ملكه ركوبه ولا يملكها لغيره الموت واللعن والركب والغير
 فصل في عشرة الناس السفر والحج في العامة اذ لا
 ينافي في إقامة الشهادة والصدق وكفى الذي عن غير المستحق والغير
 يعقوب المؤمن والتقصير مع المأوى وطه وضرورة المؤمن ولا يملكه
 وعنده وتترك حوائجه عند ضروره ولا يجوز لها حرمه المأوى ولا يملك
 ولا يملك وقاطع السجدة وطه بغير ضروره او في وقت وجب حرامه
 اهل البيت ويجب ان لا يملك عليهم بقدر الامكان ويجب رد
 السلام ويستحب ان لا يتنعم به ويجوز التسليم على الفقير بخلاف التسليم
 على الغني لا يجب المساءلة او تزجج الفقير ويجب العهد بالرد
 بحيث يسبح الخاطب اذا سلم واحد من الجماعة الا في الغنم اذا
 رد واحد منهم اجزاعهم ويجوز التسليم على الكافر واليه الملاحة
 وضوهم الا في الضرورة ولا يجوز دخول بيت الفريسيين ويجب ان يرمي
 المؤمن ويحمله ويحرم اهانته وتحقيره ومن اهانته حرمه
 يجوز ان يحد من به الا اذا نذر او نذر او نذر او نذر ويجب
 الا في عن المسلمين خصوصاً الجيران ويجب ان يجرى الجوارح
 ولا يجوز حراة القربى بالانذار ان كان فيها فدية او كرم المأوى
 الا في الضرورة والحقوق يجب التدقيق في الكلام ويحرم الكذب

ثم لم يقرأه
 وقت الصلاة
 حاكمه
 (سجدة)

الاول في القبول وهو حفظ الله تعالى من قدام من الغيبة والقبول
 ونحوها ويخرج من المومن وعده الاذن له والفسد والفساد والفساد
 الكذب المجرم والفساد والفساد والكذب المجرم والفساد
 في الفساد والفساد ان يقال للمومن زعمت ولا ذكر الكذب والفساد
 الذين يكرهونها صاحبها وغيره كونها شاكرا من غير ذلك
 الا ان لا يصح ويجوز من المومن غير واجب وان يقال ان كان
 يستحق به وعقوب الوالد بين وقطعة الارحام وحققا
 المومن يقو بهما والغبية او للفساد على الامور الظاهرة كالجمعة
 والجمعة والجمعة المذمومة وان كان اليها عيب كقوله الغيبة
 سخطا لا صاحبها او لا يستحق له وليه والغبية للمومن وغيره
 جماعة بدون الرد والفساد ان كانت سر المومن ولا ريب في حقها
 يعاتب به ولا يسيبه وان الظن عليه ولا فطر السوء له ولا يفسد
 حق ولا سوء نفس به ولا المومن كما اذا له ولا يفسد له ولا يفسد
 له **فصل** في الاضرار في العرة وينبغي الفصل لا يتطرق
 توهم شعر الرأس وقت نية الا حرام ثم القلبية او المستعانة والتقليد
 ولا يفسد من طهر الا حرام ثم القلبية او المستعانة والتقليد
 القلبية على الا يفسد ما يجب عليه من حج او غيره وقسم القربة ولا
 يجب التمسك ويجب لبعض نواحي الاحرام ولو لم يكن له الا ابدال
 والابحور لا يفسد من القربة ولا لا الا في حق الدولة ويجب
 الاحرام على الحائض والغف الغيبة لا تكن بغير صورة وعلى
 المستحاضة الطاهر ولا يجوز دخول مكة بغير احرام الا للمريض
 من خرج ثم دخل قبل شهر من احرامه او لم يكن **فصل** في غير
 على الحرم القيد والفساد ويبيح مباشرة وفلانة وفلانة واعلانها
 لا يفسد الا بالجلد ان كان من صيد البر وان هادى حمارا لم يفسد
 للزوم على الحمار الحرم من الجمل الذي وكله صيد الجمل اذا خرج الحرم
 ويخرج على الحرم فكل الجراد وكله واذا خرج الحرم فكله ويشتبه حرام

منه
 قوله

على الحمار والحمار ويخرج عليه الجراح والكلية والاستسقاء مما دونه حتى
 انظر بشهوة والاستسقاء والنزوح والعتق والشهادة عليه وان يروج
 حلالا وحراما ولا يعمل للمحال يروج حتى اذا اخرج الحرم على كماله
 ويخرج عليه عاقبتها ولو قولة بها ويخرج على الحرم الطيب وهو المك
 والعنبر والخمران والورس فان افسد حمارا وعليه الكفاة الا الطيب
 من ربح العطاران في المسبع وخلق الكعبة وخلق القبر ولا يجوز
 ان يمسك على نفسه من الرعدة لكن يمسك ولا يجوز ان يمسك ويخرج عليه
 عور الله ويلا والله ولا يمسك بالسواد للريشة وما فيه طيب وانظر
 في لذة للريشة ولا يمسك لريشة وليس ثوب غنيم وليس الرجل الحرم فحما
 او ثوبا يزر عليه او يزرع والفقير والمجورين وليس الحرم
 والفقير والبرقع ونظيفة الوجه ويجوز ارجاء الثوب عليه
 لحاجته ويخرج عليه ليس الجمل الا المسعد ولا يجوز لها الظهارة
 للزوم ويخرج على الحرم تقطيع راسه واذنيه وعقد قبة الا حرام
 والا راس والجمل اسم الا للزوم والاذن من الشعر حتى شعر الحمار
 والتقليد للرجل الحرم يساير اختيارا واخراج الدم وتقليم الا
 قنار وقتل هو من الجسد وقتل الدواب الا يستثنى ولا يجوز عليه
 غير الدابة وذبح البقر والغنم ويخرج من قطع الشجر والشمش من
 الحرم الا ما استثنى وقطع شجرة اصلها في الحمار وترعها في
 الحرم وبالعكس **فصل** في حجب الحرم على الحرم يقتل النعام
 بدمه في حمار الوحش بدمه او بدمه في الطير شاة وفي النعام
 الا ربي شاة وفي القطاة والحمار والذئب ولو كان حمارا
 فكلها ونحوها في التبرع والقتل والقتل في القبر وفي القبر
 والصعوه والتعفن من طعام وفي العظاية كن من طعام
 وفي الزبول اذا لم يرد شي من طعامه في الاسد ولو كان من الطير
 شاة وفي الفرج حمارا وسجد وفي البقرة درهم ان لم يكن فرك
 الفرج ولا فحل ويجب على المحل يقتل المحل في الحرم بدمه

منه
 قوله

منه
 قوله

منه

وفي الفرج نصو درهم وفي البقرة ربع درهم وغيرهما الحوم
 في الحوم الكفار ان كان يتجاوز البقرة ومن دخل الصيد الحوم
 وجب عليه الطهارة وان لم يمسك وتلقا وجب عليه الغداة
 ما اخرج من الحوم وجب الكفارة بالاغلاق مع الشافعي والولادة
 والاشارة اذا قتل وانما اشترط كحرمانه فها عدل في الصيد وجب
 على كل من شقه ذكاه ولو ذكاه بواو قد وانما في قتل الصيد
 وقوع فيه طهر وجب عليه ذكاه وحده عدم الغدة
 وانما في حرمانه صيد فاصابه احد هما وجب على كل منهما
 ذكاه وتوجب على كل من اكل من الحوم بغير ذكاه والصل
 به وجب عليه الصدقة بمقدار ما اكله وغيره والحرم ان يكثر بعض
 شعاع لم يكره في الفرج وجب عليه ان يرسل شقه في
 اناس من الابرار بعد البعث فما قتل من هذا الكبش في بعض
 الفقهاء ارسال شقوه الغنم في انايب منها كذا وان كان
 قد شق كذا بغير ذكاه بلكا من الابرار في بعض الفقهاء
 بكاه من الغنم وفي بعض الحرم فتم ذكاه وان كان شق
 الفرج ففي بعض شقاة او حمل الحمل وان ذكاه الحوم في بعض
 ولم يربطما اصحابه فتم ذكاه كالملا وان كسبه فخرج او جعل
 في مع الغدة ان كان مشاه بعد ذكاه في ذكاه الغزال ربع قيمته
 وربع قيمته نصف قيمته وعمره في الصيد وهو لو لم يذبح
 ويجوز قتله ان قتله وجب كفارة الصل خاصة عمدا وكذا
 عالما وجعلها وجب عليه كفارة كونه من طعامه وان كان كثيرا
 فتم ذكاه الا ان لا يمكن التمسك ومن قتل السباع في الحرم فلم
 يرد وجب عليه كبش واذا اضطر الحرم الى الصيد والمبته
 وجب ان يختار الصيد في الحرم ويغري وان اتكر منه الصيد
 عمد لم يجب عليه الغداة الا امره فان تكر منه خطا وجب
 عليه كفارة ذكاه او يجزئ ذكاه الصيد جوارا كان في الحرم والحرم

بلغ فراه
 في ذكاه

لا
 في

وبكذلك كان في الفرج وقد اختلفوا في ذكاه الحوم
 عليه وشرب لبنها وجب عليه دم وان كان في الحرم فبقيته الا
 وان اكل من صيده لا يعرفه وجب عليه شاة وتجب ذكاه
 طهر ذكاه وجب عليه ذكاه اخر ذكاه الحوم الجوارا ذكاه سيدا فاما ذكاه
 وجب عليه السيد الفداء فصل في ذكاه الحوم الجوارا عامدا عالما
 قبل وقوف المشركين والحج من قابل سلك كان او امره وان غل فقتل
 وجب ان يقتل من موضعهما حتى يقتل في الحرم ويعدو اليه فقتلوا
 الا من عجزا فقتلوا وان اذاعوا في طريق اخر سقط وجب الافتراق
 بعد قتل الماشك واذا اكره الحوم زوجه الحرمه وجب عليه بدشان
 والحج من قابل وجب عليه ما يفي ولو جامع مكرها لها بعد تقدير حرمها
 قبل التقدير او حر وجب عليه بدنه واذا جامع بعد وقوف المشركين
 عليه بدنه دون الحج من قابل وكذا من جامع فيما دون الفرج فاذا اكرهها
 وجب عليه بدشان والمحل اذا جامع امته المحرمه بالذكاه عالما
 ومبشع عليه بدنه او بقرة او شاة وان كان عسيرا وجب عليه شاة او صيام
 او صدقة وادام جامع بعد الوقوف فقتلوا في الزانية فتم ذكاه
 بقرة او شاة اذا جامع بعد ذكاه فقتلوا في الزانية وجب عليه بدنه الحوسر
 وقدر الثمن وسواه للعسر وكذا ان اكره الحوم الزانية فقتلها
 جامع بعد السعي قبل التقدير كذا ان كان جامع قبل السعي وجب عليه
 بدنه وقفا العدة فان قتل بعد قبل التقدير وجب عليه شاة ومن
 لا عب اهله وهو محرم حتى يترك وجب عليه بدنه والحج من تار وكذا من
 عبت بدكره حتى امني واذا مسرا من تبتهوه او قتلها وجب عليه ذكاه
 فاما مسرا بشهوة فامني وجب عليه بدنه واذا قتلها للناسك وهي حرة
 وجب عليها بدنه والحج من قبل واذا تزوج الحرمه وذر عالما وجب عليه بدنه
 وكذا الحرمه في الجملة بالعالمه باجره وللشوق للشوق ولو محلا فقتل
 بجس على الحرمه في الجملة بالجملة او مته كذا شاة ولا لئلا كذا جوارا
 وجب ان ينجو البكر والشوق بقرة وجب عليه في الشوق سنان

الحرم
 ذكاه

الحرم
 ذكاه

عليه

شاة في تغليفه الراس عند الطعام مسكين وفي التقليل لو لم يرد شاة
 ولو لم يرد عليه وليس ما يحرم عليه عدا به شاة وان لم يرد
 من التماس وجب عليه كل صنف شاة فدا ولو اظفر واذا التمس البدي
 عدا لم يرد شاة وان التمس احد هال من طعام عشرة مساكين
 وان بعد قصره فدا من كل صنف من طعام فدا بلغ عشرة وجب عليه
 شاة وكذا العذر في وجب عليه في مسكينين وجب عليه واذا شاة
 سقطت بالقتل فادى وجب عليه الفقي شاة واذا سلق لا يستحق اولاد
 وجب عليه شاة او طعام بسلك مسكين وان تعذر ففصل الاكل
 لثمة لكل مسكين حران واذا اخرج فدا او قتلها ولم يرد
 تكن في ذمة وجب عليه كرامة طعام وكذا ان من شعري عشاء فدا
 منه شي واذا استطاع الحران وجب عليه كل من هادم واذا اقلع
 ضربه وجب عليه ومن قلع شجر من الحرم وجب عليه
 وان كانت صغيرة وجب الصدقة منها الا ان استقر ففصل
 وتحمل الشاة المصدرة والمحصر وتخلان الكسوة واذا وجد طواف النساء
 وجب على المحصر حبس البيت ولا يحل له ان يجعل حبس بلع محله
 وجب عليه ان يقاتل في الحرب ان تمكن وان لم يزد في هذه وجب
 يبعث من قاتل واذا اراد المانع وجب عليها الاتيان مع ثلث الاثارة
 فان فاق وجب التخلل بغيره وقفا في الواجب فان ما وجب في حرة
 باله ومن قاتله احضر لم يرد في الغافل الا قاتله وكذا الغرور
 لفتح وجب على المحصر صياحه بل الهدى اذا لم يجد ولا شاة ففصل
 وجب بنا الكعبة ان الطهر منه وجب تعظيمها واحترام الحرم وطهره
 خذ من ثوابها او ثواب الحج وحسنه ومن اخذ منها شاة وجب
 ان يرد ولا يجوز ان يقام الحج المجاني حذره فدا في الحرم الا ان يكون
 حرمي فيه وجب ان يخطى للحج ولا يجوز التحنن بالحرم ويجوز حرم
 الكعبة واذا اجاز بها فاعطى مالها وما يهدى اليها ويوهن لها يد في

عليه
 في الحرم
 وهو الله

قوله

صرف في معونة المحتاج من الحاج ولا يجوز دفعه الى غيره ولا التمس
 في حلي الكعبة ولا الكعبين كسوتها ولا يحل خلع فطة الحرم الا
 لشدة وجب ختان الرجل قبل الحج وقبل الطواف ان لم يكن مختونا
 والحرم البول والنخوط في الكعبة وفي المسجد عدا وجب
 فلا ولا ولا غير الثاني قصه الحج طواف
 الحج والعق و طواف اضا وجب ايضا بالنذر والعقد واليمين وجب
 حياط النساء الرجل والمرأة والحصى وغيرهم في الحج وغيره الا فردا
 التمس ولا يجوز الاستئذان الا خوفا من قبله ولا يمكن وجب ركعا
 لطواف الواجب وجب النية في اوله والتميمين وكونه سبعة
 استوفوا ولا يكره اليه الاسود والتميم به وتعد على ملوثة وحفا
 الا شواوا وجعل الكعبة عن يساره وكون الطواف بين الكعبة و
 المقام ولا يجوز التساعد عنها بالشر من ذلك من يصنع اليها اختيار
 وجب دخال في الطواف والشاة وان بان جثتي خارجهما ومن
 احصى الطواف الواجب وشيخ اليه وجب اعادةه وكذا الشر
 فماعة ومن نسي شوطا منه وجب له ان يرد ولو في اثنا الميضي وان سبب
 فيه مع التعذر ومن تكرر في الشواط قبل الاتم في اربعة ايام او
 ثلثا وجب عليه الاستئذان ومن اراد شوطا في الواجب عدا وجب عليه
 الاعادة وان ذكر ركعتين قطع ومن شكر في السجدة وما فوقها وجب
 ان يني على السجدة وجب الطهارة في الواجب خاصة وان طاف حرا
 بغير طهارة وجب الاعادة وكذا الواحد قبله قبل عدا واستوفى لا يبر
 وكذا لو قطع قبل التمام ولو لم يرد وجب الاعادة لا استئذان
 يجب ان يطاف بالعاز وبغيره عن الداخل والمحو ريع السنة وكذا السبع ولا يرد
 الطواف عن المأخر عكة ويجوز عن الغائب ويشترط طهارة الشاة والبدن
 من النجاسة في الطواف الواجب وسر العذرة ومن ترك الطواف عدا بطلان
 ووجبه عليه بدنة والاعادة ولو جهل من نسي طواف السابعة رجع

في الحرم
 وهو الله

الحرم

قوله

وواجب وجوب ان يثبت هذا لان يكون تجاوز العطف وجب تقدير
 الطواف على السعي فان خالف اعاد السعي وجوز تقدير المقتضى الطواف
 والسعي على الوقوفين الا لضرورة كمنوف الحيف وجب تأخير طوافي
 الساتين السعي من فدان يطوف على اربع طوافات سبعين رجا
 بقوله ركعتي الطواف الواجب خلق المقام والى احد جانبيه حيث
 هو الا ان كان صلاها في غيره وجب الاعادة وان تسبيح خرج وجب
 عليه العود ان يمكن والا استأنده وجب تقديره على السعي
 ويجوز من الطواف على الباقي والنفا فان طاف الوقوفين رجا عليها
 العود الى الاول والى الطواف بعد الطواف وادراجا تحت قبل الجا والى الوقوفين
 وجب عليها قطعها والاستئناف ان طاف في رجا بعده تقطع رجاها
 الا شاع وله ان تسعي جازين وقصلا يجب السعي بعد الطواف
 الطواف الواجب بالاصالة الاطواف الساتين في التبريد وتكون رجا
 اشوا والاربع بالاصالة والتميز بالمرور وهذا ان شاع وطواف الرجوع
 حتى الاشوا ومن تكرر السعي في الحج عدا وجب عليه الحج من قبل ومن تكرر
 وجب ان ياتي به وان خرج وجب ان يعود وان تعذر وجب ان يشيب
 ومنه بالمرور قبل الصفا وجب ان يعيد وكذا الوضوء على السجدة
 لا سيما ومن تكرر عام السعي ففقد تكرر التعمان ولو شوطا وجب عليه
 اكاله ورجع بقدره فيصعد بها وقصلا يجب التقدير في عدم التبع و
 عدم الايراد بعد السعي فيجب فيها بان لا شيء لمن الشعر والظفر وان قل
 حب القيد كونه في الحلق فيكون الافراد بل هو افضل ويجوز عدة التبع و
 قبحا في الحج المذلة ومن تكرر ترك الغبير حتى احمر راسه طلت عن رجاها
 بجو اسفاره ولا يجوز التمتع الخرج من تكرر حتى يخرج بالجمع مع خوف فوق
 ولا يجوز الساتين قبل الغبير فان فعل وجب الكفارة وقصلا يجب وقوف
 عمره على الحاج بعد الاحرام يوم ناسع ذي الحجة وحدها ما بين مكة
 وثوبه وشره ونبي الجان والاراك ولا يجوز الحلق وقوف في هذه المدة
 والوقوف

والوقوف بعرفة واجب من تركه كفر بالمعتمد والواجب الشير
 الكون بها ولو جالس أو ركب أو نزل الشمس إلى غير هذا المعلوم
 بهذا الحمد المشرق فيه ومن عاقر منها قبله فله عدا ومن عاقر عليه
 فجر بها يوم النحر فان طاف وجب عليه صوم فائده عن طواف واجب الحلق في
 تعبيرها يوم عرفة على ركبته الحلال او سعى فائدين فان عاقر الوقوف
 الاختيار وجب عليه الوقوف ليلة العيد وقصلا يجب الوقوف
 بالشعر على الحاج بعد الوقوف عرفه ومن فائده اجر المشعر ولو لم يدا
 لشمس والكون به من طلوع الفجر الى طلوع الشمس بوجع العبد ولا يجوز
 الا فائده منه قبل فجر الا لضرورة كالوقوف في جحر الوقوف ليلته
 من فائده الاختيار وان طاف رجا الاول جازا الثاني وهو ما بين
 طلوع الشمس ومن عاقر الوقوف والاراك ومن خرج منه قبله وجب
 يعود اليه ويقف به ولو بعد طلوع الشمس ومن فائده الوقوف برفق
 منها رجا وجب عليه العود ليلته فلا خلاف لو اختار رجا الشعر وجب
 اختياره ويجوز الاختيار بان والافطار رجا واختياره وطوافه
 عاقره وطوافه المشعر بالفراة ومن فائده الوقوف ان لو سجد
 طاف على الارض بوجع وقصلا يجب رجا حجة العقبة فائده يوم
 النحر فليجوز الرجا بغير الحصر ولا بغير حصر لهم ولا عار فيه ويجوز الدنيا
 في اوله بالرجوع بجمع حليوات واصابة الكون بفعله ووقت الرجا من طلوع
 الشمس الى غروبها ولا يقصر بالليل الا لضرورة ومن فائده وجب عليه
 القضاء من الغد وشجب مباشرة الرجا فلا يجوز الاستئانة بالظفر وقصلا
 يجب رجا الهدى على المتمتع خاصة وتجزئة شاة وجب الهدى
 على كل من يقصر المولى بين ان يقدر عمره وان يادى بالصوم فان ادا
 ركا احد الموقوفين اجزاه لوجب عليه الهدى ان كان مع حصة تعا ومن
 حج بصري وجب ان لا يذبح عنه ان لم يكن له هدي فمع العبد النحر
 عنه ويجوز الذبح عنه يوم النحر او يوم من بعده ويجب كونه من الار
 والبقرة

في الحج
 والوقوف

او العذر والبرهان في السليبة او قل ما خرج من اللان والاشي من العذر
 والبيع من العذر ولا يخرج من العذر ولا يخرج من العذر ولا يخرج من العذر
 بحيث لا يكون على كونه شيء الا ان يشترط على من يمين ومن كونه
 فان وجب ان يعرفه الامام فيشترط فان لم يعرفه فواجب وجوب
 على من ادعى شيئا في العذر وجب وجوبها او يخرجها ولا يخرجها ولا يخرجها
 التسمية واستقبال القبلة ولا في المباشرة ويحتمل ان يكون الثاني من قبل
 وخرج ما سواها وجب الاستقبال بالشيء ثم الذبح ثم الخلق فان خالف في ذلك
 النكاح من العذر ولا اهدا ولا اطعام ومن عدم العذر ومن عدم النكاح
 يجب ان يظفر عنقه ثلثة شقوق ويذبح في ذل الجهد ولا في ذل الجهد ولا في ذل
 جردا لشيء بعد ما لا يذبح حمام وكذا ان لم يذبح وقبلها وجب هو بول
 لهودي عشرة ايام ثلثة شقوق في ذل الجهد واوله وسبعة ايام
 الى اكله او حتى يقطع من المسافة او شجر او جبال او حتى يقطع من المسافة
 التسمية في ذل الجهد وجب عليه شاة ولم يخرج الصوم ومن ما قبل الصوم
 يجب ان يصوم عنه وليد ثلثة ايام وسبعة ايام من تمام الصوم ومنه اخرج
 صوم يوم بعد ايام فيشترط فان لم يملكه وحل العذر استأنف بعد ذلك
 ومن وجب عليه بول في ذل الجهد شاة فان لم يذبحه فموم ثمانية ايام
 يوما ولا يجزئ بيع ثيابا في ذل الجهد ومن ذل الجهد ما يمين كان وجب
 والا وجب مكة ولا يجوز الطعام من الصوم الا ما حصى عن كفارة العذر
 ففصل في حبس الخلق والنفقة على الحاج بعد الذبح فان زلزل البيت قبل
 اجدوها عذرا وجب عليه ومن شاة ويعد الطوفان والسعي من ذمها ولم
 ومن ترك حتى خرج من يمين وجب عليه العود وان امكن وطرح الخلق على
 المزة ولا يهر من المزة ولا يلبس ولا يعمل الرجل ولا يهر من الاستماع قبل طواف
 البيت ولا الطبيب قبل طواف البيت ولا يذبح وقبل الخلق بغيره ولا في المزة قبل
 الخلق ولا الصبر ما دام في المزة قبل طواف البيت بعد الخلق ان لم يكن
 قد سوي الوطوف ثم ركعاه ثم طواف النساء يوم النحر ومن الغد وجب
 العود

في العذر

سبع

العذر الذي لم يثبت ولا يجوز ان يثبت فيه ما لا يثبت في ذلك فعل
 لم يثبت كل ليلة شاة الا ان يثبت حكمه مشغولا بالعبادة او يخرج من يمين
 الليل من نسي رمي الجوارح حتى اخرج وجب عليه العود واليمين فان تعذر وجب ان
 يشترط ولو لم يذبح فواجب رمي الاله في ثم الوسطى ثم حجر العقب يسبح سبع
 اواخر ثباته ان مكس على ما يحصل معه الترتيب ويحقق باليمين حصيا ومن
 نسي وسدده انا بها فان اشتهت في الصلاة وجب ولا في الجوارح في الصلاة
 عشر الا بعد الزوال ويجزئ في الثلث عشر قبله ويحتمل ان يكون الثاني من قبل
 في امر من خافه او في ان يذبح فصل في حبس العذر على المستطيع ترك
 عذر التمتع عنها وجب تعذر بها على الذبح واخير المدة ولا يذبح عذر التمتع
 في غير شهر الحج ويجب الذبح والعذر واليمين وقد تقدم تفصيل احكامها
 على صاحبها فصل في حبس زيارته النبي ولا يحمله السلام كتابه وجب
 احترامه بمكة والمشاعر المشرفة وعارضا وتعظيمها وحرم المدينتين
 عابرة الى غير ذلك من بيوتهم وشجرهم ولا يها دن صيده بين الحرمين ويجب اخذ
 يوم غد يوم عيده وروي وجوب زيارة الحسين عليه السلام وسائر ائمة عليهم السلام
 ويجزئ من ان يترقبه والاستحسان بها وجب احترامها وكرامتها وروي عدم
 جواز سجدتها وروي عدم جواز السفر الى زيارة القبور الا قبورهم
 عليهم السلام ويجزئ الطواف بالقبور والسجود لغير الله **كتاب الصلاة**
 وهو وجب مع القدرة عليه والحيطة اليه بشرط البلوغ والعقل والذكورة
 والحرية وازن الامام واداءه وجزمه الجابر الا انه في الشك ولا يجوز الخروج با
 لسنين في زمان الغيبة ولا يجوز ان يعقل من اهل المذبح التساؤل ولا يجوز للكل ان
 يذبح من اهل كافر اما وجب عليه وعلى المسلمين الوفاة بغير العذر والتمسك
 مع القادر وان كان في ذل الجهد لغير الامن لا يري لها حرمة ويجزئ من
 ان يحق الا ان يزيد العذر وعن الفقهاء استحباب القائل واليمين في ذل الجهد
 لعذر بعد الجهر وسكن المسلم في الحرب الا لظروره وجب الدفاع عن النفس
 والمسلم والمومن وان خاف القتل لا المال وان جاز وجب قتال اهل الكفر حتى

افعالها

في المذبح

يسلموا ويقتلوا بالفرقة وشروط الترخيص ويقتلوا بغيره حتى يسلموا
ويقتلوا ويحرقوا كافة الكفار في بلادهم ونحوها اذا استشهد المسلم بالكلية
وجب ان يوارى من كان كافر الذنوب ولا استشهد الله اليه وجب ان يقتل
بالدنيا **فصل** يجب جهاد الاشياء قسم جهادها من جهاد النفس
جبرها على الواجب وتحريمها القمار بغير الحواشي والمقوق والذم للم
سبب في قيل العلم بالدين والتوكل على الله والرجاء الى الله من
الظن به واطاعة الله وترك محبة غيره والذم للرجوع والعقد في النار
رحمى الملائكة من العاقبة والحق والعدل والحق النفس واجتنب
واللغات المبرمة وقول الدنوة وكفر الله وحب اجتناب الكبار وهي
كثير بل جميع الذنوب كسائر النعم فيها صفات الدنيا والدين ومن كثر
الشكر لله والى من ربح الله واكثر من شكر الله والعطف والعدل والعدل
وارادوا ان يرواوا الفهم وتعلم في كونه وخلفه الزور والفساد وشرب الخمر
والفحار والولاء والكفر والاشراف وحسن الخلق والاحتشال بالعدل
والاحرام على الذنوب وحب التوبة من جميع الذنوب وغير طلب الرياسة والديعة
واختار الدنيا والدين وحب تسكين الغضب من فعل الحرام والحب للعلم
دونا الله القبط والحيوة المتعصب على العلم والادب والكرامة والحق
اهل الحق ولا حجة لادنيا المبرمة والفرق عليها ولا ساءة لظلمة والفساد وابد
واذا الناس والادب والظلم وحب التوبة ويشترط فيها رد المقالة الى اهلها
فان يحسن استغفر الله ومن اخطأ الناس وجب عليه توبه ويستأجرها
ودهر الى الحق ولا يجوز الرضا بالظلم ولا الاعتناء به وجب الاعتناء بالله
الذوق في التوب والفرع على ذلك العود واستغفارها وادخلها في
التوبة واد الحق والفاينة وتجن من التوبة كلما فعلها ونصح في آخر العمر
ان يتوب من الفسق والكفر ويجب مما سببه النفس كزوم وتذكر ما فات
وزيادة الصلوة عن زيارته فلهو ما بعد لا يعرفون **كتاب** **دروس** **معرفة**
النهج عن المنكر وهما واجبان بشر العلم المعروف والمنكر وتحويل النية الى الله

من التوب

من التوب وجب الامر بالوجهة والنجي عن المحرمات وانكار المنكر بالقلب
ثم باللسان ثم باليد وجب انكار العاصية على الخلق والعكس وجب ترك
الامر السيئ وارضا المنكر وجب اظهار الكراهة للمنكر لقلبه وجب جهاد
التوكل الى الله بكنائسها وجب ان يعقب الله بما عاقب نفسه وامر الامل بالمعروف
وتجنيبه عن المنكر فان لم يكن منعه منعه وجب ان ياتي بما امر به من
الواجب ويترك ما ينهى عنه من المحرمات ويحرم استحالة الخالي في مرفق
المعروف حتى والاولى وجب الحبيب الله والحق في الله وجب للمؤمن المطيع
ولا يفتخر الكافر والعاصي ويشيخ الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هاتين وهما
اناس الى الاسلام مع لادن ولا يجب ذلك وجب في التوبة في العلم والحق
لرفع الضرورة بقدرها في زمن الغيبة الذي شرب الخمر وسب الانبياء
لا توبة والبرائة منه والقيل بالحق وجب كثر الذين من غير اهل مع القوم
ولا يجوز تسمية المهدي ولا غيره من الائمة عليهم السلام مع التوبة والحق
ولا يجوز اهل المعاصي وبما الطاعة اختيارا وحب البرائة من اهل البدع
ويستحب وتكون التوبة ان اسكن **فصل** يشي فعل المعروف **النعمة**
لا توبة له من الموت ولا جود فطعت غير موضع السعي وغير كون النعم
وجب قرض المؤمن مع ضرورتها وان اسكن وانظار العسر وتكر
النعم اذا توفرت فيها والاهتمام بها من المسلمين ومناجاة تهم
عشر وترك محبة من غير تهم **كتاب** **الفتاوى** وتوابعها وهي
اد توفيق عليها كفاية النفس واجب الحق وجب طلب الرضا بها
وغيرها بقدر دفع الضرورة وجب الاعتناء على طلب المولادة والحرام
وجب الانفاق على واجبي النفقة من المملوك ويستحب التوسعة في
فصل يحرم الكسب بالبيع المحرمات ولايجل ما يشتري بها ان
اشترى به من المال ولا يجوز الانفاق من المال الحرام ولا في الطماخ
لعلم بها حبه ويجوز اجرة الفاجر وبيع الخمر والبيوت والمسكر والنساء
وتحريم ما يشتد والربا والرشوة والكهانة والافتقار وبيع السلع والبرج

واجرة

لا بد من الوفاء وقت الحاجة ويبيع الكفاية لا كسب الصديق والمشتري
 لها ما وكسب الخليفة الامير يسر ان له يدخل عليه الاجال ويبيع الخ
 وشراء على ما يراه من ثمنها وتعلمها وكسب الناحية بالاجل وتعلمها
 وتعلمها حكمها من الجور وتعلمها والعلم بها والتعلم بها وتعلمها
 تعلمها واستعمالها وتعلمها الكاهن والخير والنافع والمؤيد
 الامام ويبيع الحق لا للوفا والمصلحة والقادر والكسب يرضى الجور
 والبين وانما يفتي في الامور مع العلم بالادب ومع القدر والقدرة
 لا يبيع الحق ليعمل صليبا او صفا والعنف ليعمل خيرا ويحفظ
 انما اعلم انما هو مودة قلمه وروح العالم وصحة يمينه ومودة من
 تعلمه لا لوفد من غيره وتعلمه المؤمنين والعلم بالحق لا يبيع الجور
 المظالم الى اهلها ان هو لم يرض وان يرضى بها وجب على الوالي العدل والعلم
 بالشرع والجور في قول الجارية منه ان علمت بعينها ويبيع حرمها وافتلا
 والنزول على المسلم خيرا اذ هو وشدة الحر وسيدتها وحملها وفقرها و
 المساعدة على شراها ويبيع العظمير بعد ان يعلم قبل ذلك النقص وكل
 بالانصاف فلما وجب دفع ما له اليه بعد البلوغ والشرع يجب عليه ان
 لا يرضى ان يرضى به بالاسلم بغير اذن او يرضى نفسه ويرضى عن
 ليس المسلمين كتبوا الدين الى ما وشدة الرجاء انسا وحكمه وما حاكم
 المستطاع على الفرية له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له ان يرضى له
 المحرم والمنايا في ذواتها وروح وبيع النقيب في ذواتها سلمه في ذواتها
 المذنب وتعلمه وتعلمه واخره وشدة منعه وتعلمه في المحلوسا والنجدة الى
 ما استثنى والنجدة واستثنى انما هو في العلم وسيدتها وشراها وما حاكم
 والعلم بالشرع في النزول والمقدور عند اللهب بالشرع والعدل عليه
 ويبيع وشراؤه والكرامة والنفاهة والنظر اليه **فصل** في بيع
 ما لا يملك بغير ان المالك لا يملكه ولا يملكه والوصفي بالانصاف في بيعه
 ولا المشتري وجب المشتري ان يرضى به اذا لم يرضى المالك ولا يرضى المالك
 فان را

المصلحة

السلطان

فان عرسا ويبيعها فارجى وجب ان يرضى به ولا يرضى به المالك والمؤيدون
 يحازنونه الفقيه فيها ولا يبيع بمكالم الجور ولا يبيع الا بالحق
 مكفولا ولا يبيع ما يقرب الصيا وبشكته ولا يجوز ان لا يرضى في علمه
 وله ما لا يقدر على تسليمه وشدة في البائع والشراي بالبلوغ والشرع لا يرضى
 الوقوف ولا الاثر المعنوي من غيره ولا يبيع العبد المملوك ومن امره ان
 يبيع له لم يرض ان يرضى نفسه وجور الحلقا كذا وجور الامانة مع مؤيد
 السلمية في الحلقا والشعر والشراي والربح والسكن والربح اذا لم يرض
 غيره ويجب على المحتاج البيع ولا يجوز ان يرضى عليه **فصل**
 في بيع المتابعين المتابعين المتابعين المتابعين المتابعين المتابعين
 الاثر فيقول الا ان يرضى بغيره في بيع الحيوان ثلثه ايام للشراي
 ما لم يرض او يرض في بيع واذا اشترى خيارا وجب عليه الوفاء به
 الناحية للمتابع بعد الثلاثة وفيما يفسد الميت بعد الليل وخياره في الرد
 بعد ما والبيع في الغنم عند شحها ولا يجوز بيع الاعيان المربة بغير
 روية ولا وضوء ولا كتم العيب ولا غش المؤمن ولا غش **فصل**
 اذا لم يرض الا بالحق وجب على البائع ان يرضى المبيع وعلى المشتري
 ان يرضى النقص في الحال واذا حصل الاضرار وجب على البائع ان يرضى
 وانما عين الاجل يجب عليها الوفاء به ولا يجوز ان يرضى له ان يرضى
 ويجوز ان يرضى له ان يرضى منه وغيره ولا يجوز ان يرضى الا بالحق
 فوم عليه من جهة ان جعل له ما زاد وجب ذكر الاجل في بيع المراجعة
 ان كان ولا يجوز الا بالحق بوضعه من الشرع ويجب ضمان الدلالة مع
 النقص او النقص ومن انما يرضى منه صفقة لم يرضى به بعضا
 مراعاة الا ان يرضى له وجب العلم بالعوضين ومن ما زاد عن
 حق الفاضل الا ان يرضى نفس الدافع واحسن العيوب من النقص ومن
 احل ان يرضى له لم يرض ان يرضى لنفسه بغيره ولا يعلمه وكل
 بشرط ما يرض في عقد لازم يجب الوفاء به ولا يجوز للمتابع ان يرضى
 وكذا المشتري ان يرضى به دون حقه **فصل** في

بائع

دخول

امر

برشوا

اشترى من فوطيه ثم ظهر بها عيب فريدها بل لئلا يشتري
 يكمن بجيب الجبل فان رعاها به وحين يرد معها اشتريتها ان كان
 يكره او يفر من كاشته ثوبا ولا يجوز ان يبيعها مع البزاق ولا يبيع
 على الشتر ولا يبيعها **فصل** في الربا حرام وهو بيع المتاع
 ثلثين من المكيل والموزون ثقا ثقالا او خفلا وخفلا او ثقا خفلا
 خفلا والمكسر والشعر حرام الا ان يبيع احدها بالآخر ثقا فلا
 ويجوز اخذ ارباه وقرره كفايته في القيمة عليه ويجوز ما اذن
 الربا الى الله ان كان ثقا بالآخر خفلا او خفلا بالآخر ثقا
 والربا يبيع العنب ولا يجوز ان يبيع الرمان او كان اسودا او اخضر
 ومن اراد بيع الرمان ثقا فلا يجوز ان يبيع الرمان خفلا
فصل في الثنا فله بيع الثمن بمثلها او بغيره بغير ثمن او بغير ثمن
 وجب الثمن في الجاهل والابطل او الثنا فلا وجب جعل شيء من ثمنه الناقص
 من غير حرجه واذا اشتقاه من غيره فله ان يبيعها بغير ثمن او بغير ثمن
 او بغير ثمن او بغير ثمن بغير ثمن او بغير ثمن بغير ثمن او بغير ثمن
 ولا يجوز بيع ثمنه الثمن بغير ثمن او بغير ثمن بغير ثمن او بغير ثمن
 وهي الحائز **فصل** في ملك الرجل من غيره فله ان يبيعها بغير ثمن او بغير ثمن
 ومن ملك احدية من الثمن عليه ويملكها فلا يجوز بيعها للغير او للزوجة
 فله ان يبيعها ومن اشترى من احدية عليه اشتراها بغير ثمن او بغير ثمن
 خفي او لا خفي فله ان يبيعها بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن
 للغير او لوطها لئلا يملكها الا ان تكون صغيرة او لا يملكها الا بغير ثمن او بغير ثمن
 بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن
 ولا يجوز ان يبيع الماشي الا ما له المالك حتى ينفق او ينفق الرعي
 الشقة عشرة ايام ولا يجوز الفرق بين الاطفال والاشغال بالبيع
 حتى يستغنى الا ان ينفق حتى ينفق على الماشي لو انما اشتريه لغيره
 عده ربيع والعينة للمالك دون الميراث ولا يجوز بيع ام الولد
 حبيبته ان في ثمن رقبتهما مع عاصروها ولا يجوز بيع الميراث
 والمرة

والمرة **فصل** في البيع الثمن وذكر الجنس والوقت وتعيين المبيع
 حالا قبل ولا يجوز ثقا لئلا يملكها بالوقت ولا يرد من قبض الثمن حالا
 ويجوز المبيع ومن ثمنه الملول غالب **فصل** في بيع المتاع والوقت
 الغرورة ولا يجوز بيعه بغير الحرجة ووجه الاداء وجب ثقا الربح
 ومن ثقا الربح العجز وجب المكسب لثقا ببيع واحد المحر في الحرجة
 بالدين وجب المكسب لثقا ببيع واحد المحر في الحرجة بالدين
 السكن وخفلة لثقا الدين دون ماله بيزيد ولا يجوز بيع الدين بالدين
 وجب ارضا الغريم المطلب بالادعاء او لثقا ببيع واحد المحر في الحرجة
 النفع مع الشرط لا مع عدمه ومن كان عليه دين لثقا ببيع واحد المحر في الحرجة
 والاشغال في طلبه وجب ثقا الدين القليل من دينه ان لم يكن شيئا او
 ثقا ببيع واحد المحر في الحرجة بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن
 ان لم يرد من الدين وجب عليه ثقا والا وجب على العبد اذا اشترى
فصل في الرهن بشرط فله الثمن ولا يجوز ان يبيع ثمنه بغيره
 ان واذا اشترى من غيره فله ان يبيعها بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن
 حقا باذن من ثمنه واذا اشترى بغير ثمن وجب ثقا والا فلا ويجوز ان يبيع
 من الطرفين في صورة الثمن وان اشترى من ثمنه ثقا ببيع واحد المحر في الحرجة
 وجب احتسابه من الثمن ان كان يبيعها بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن
 الذي يبيعها المرحوم او النفع بالرهن **فصل** في البيع لثقا ببيع واحد المحر في الحرجة
 والجهل والنسبة في البيع بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن
 مع الاذن وغيره فله ان يبيعها بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن او بغير ثمن
 ونفعه ان لم ينفق المال بغير حرجه الميراث بعد ثمنه حتى يوفى بها ولا يجوز
 عاصره ولا يجوز للميراث الوفاء بالثمن الثلث **فصل** في الثمن لثقا ببيع واحد المحر في الحرجة
 ما ينفق رعا المظنون له ولا يجوز له الرجوع على المظنون عليه مع عدم الاذن ولو
 اير بعض الورثة العواصم الدين وهذا رعا الباقيين وجب عليه ويشترط ملك
 العاقل او علم المظنون له باعصائه ولا يجوز له ان يبيع بالثمن ما وقع ومن

كذلك احاطوا به في قوله وجب عليه والاجر حتى يحضره او اعلمه ولا يجوز
رجوع المالك الى بيعه اذ ارفق ففصل في العلق على الوفاة وهو
غير مضاف الى المالك بل هو الحق او جعله ولا يجوز مع جعله
ولا يجوز الصلح على الدين المالك بايديته وجعله واجب الاصلاح
الذات كقوله في صلح عينا ولا يجوز بيعه على الدين المالك
الحياة بولاس الطين وسائر المشتريات ففصل في الشريك لا يبيع
الشرك في ملكه او الشريك في غيره اذ ان الوكيل يقتضيه ولا يملكه ولا يبيع
امه المشتري وجوبه ففصل في المشتري بكونه المالك ام لا
ولو اطلق في التصرف والاجتماع وجب الوفاة وكذا ان شرطت مائة حق
مقتضى ما لا يجوز ففصل في الدين المشترك قبل قبضة المالك
فما فصل في المضاربة اذا عين المالك ففصل في التصرف في ملكه
ملكه ففصل في حال طلق ففصل في المال وجب عليه ففصل في حال كان مضمنا
فجب عليه ان ياتي بشركه في المصلحة وما يترتب من ذلك من فسخها
المضاربة او يفسخ احداهما وجب الفراق مع التصرف خاصة اذا
فقد المالك التعامل بغيره ان ياتخذ الارزاق بالمال ولا يجوز للمضاربة ما
لدين حتى يقضى ولا يملك البتة الا في فصل في المزارعة والمساكنة
فجب الزرع والغرس كتابته وتبسيطه عينا وشركا فيها كون الماسكا
عائنهما يملكون او اوقافا فلا وجب الوفاة ما شرط فيها من شرطه سابع وجب
المالك على العامل لا البذر والبرق والرجع المشرى ولا يملكها من ذلك الا جله او طوره
المالك على العامل ففصل وجب عليه زادا ونقصا ونقص الزكاة على كل منها في صحيح
الشرع ولا يجوز سرق السليم الا لعلها مع الشرع ولا لعلها من فسخ
في الوعد بعد اداء الامانة الى البر والعاجر الا ما استثنى في قوله ففصل في احوال
السليم داخل السنة ومن فارق الوعد وجب عليه ففصل في احوال فلا ولا يجوز الاقراض
منها الا مع الزيادة وان كانا في المصلحة ولا فسادا من اودعه امره الا
يعلم ان ليس له بغيره رد البيع مع الاقراض بل يكون لقطعة ففصل في العارية
بغيره

مبلغه
وحواله

وجب حفظها وردها فان اذنا وجب ففصل في احوال الذهب والفضة
وان لم يشترط وكذا لو بشره الفان وان لم يفرط ومن استعار من غيره
وجب عليه ان يرد ما كان عليه من كون العير ما كان عليه من الشرع ففصل
في الاجارة ولا يجوز الاجارة على المثل كعقد الماسك من الماسك ففصل
حقه في الاجارة والمكسر وغير ذلك ولا يجوز بيعه الا جيس من اده الوفاة كالمكسر
صبرها وجب ادا الاجرة بعد المثل من العمل ولا يجوز له سواها الفسخ غير فسخ
الاخر ففصل في الوفاة بغيره سابع فيها وجب من الاجرة بغيره وبشره في حال انعاقه
وتعين العين والمدة والمساكنة والاجرة والعلة ولا يجوز لها ان تكون في المصلحة
فان فعل فعل العين مع الشئ والاجرة وجب دفع الاجرة وان لم ينفذ ولا يجوز ان
يؤجره ما كان من الاجرة اذ لم يجد له حوتا او غيره من غرامة او يكون بغيره
ومن قبله يعمل لم يجز ان يقبله غيره بنقطة الا ان يعمل فيه شيئا من اجرة
العين جاز ان يبيعهما وجب ان يفسخ المشتري بالاجارة وجب ان
لصناع اذ تلقى بفعله او في يده بغيره او كان في يده من قبله وكذا
المكاري وكذا شرط عليه الفان فصل في الوكالة يترك تصرف الوكيل الى ان
يعزل فان علمه بالغير لم يجز له التصرف ولا يجوز تصرفه اذا حال الوكيل بغيره
العزل قبل العلم ولا يجب على الوكيل ان يحضر التصرف ولا يجوز للوكيل في التصرف
من رجل ان يزوجها من نفسه ولا يجوز للمالك ان يفسخ مهر البنت الكبيرة الا مع الاذن
ولا يجوز للوكيل الخيانة ولا التضييع ففصل في الوقف والصدقة وجب المال
بشره الوقف ولا يجوز تغييره وبشره فيه الوقف واخرجه من نفسه ولا يجوز ان
يملك من وقفه وان يسكن الواردا الصدقة بعد الاذن وادانته على ولده
الفقار لا على الكبار الا بعد قبضه ولا يجوز بيع الوقف وبشره تعيين الموقوف عليه
والودع ولا يجوز الرجوع فيه ولا في الصدقة وبعد القبض وجب فيها القرينة
ولا يجوز الهبة على ابنيها شهم من الزكاة خاصة الا ما استثنى ففصل في
السكنا والمجسس وهما انما يمان لشرط المالك ففصل في الوفاة ان يهدى حذنه
او حيوة الساكن او العقيقة او حدة ولا يجوز بيع الساكن العين ويطلق بموته
مالك مع عدم تعيين حدة ولا يجوز بيع المالك ففصل في العدة اذ وجب

المطالع
من

ما في الدنيا من خلق يحب عليه لم يحزن له الرجوع فيه ويستقر في العاقبة
 كمن يترك دون الحيلة والعبادة والبطانة العبد القوي ويكفي في حق الواجب
 على ولده الصغير لا الكبير ولا يفر من الرجوع فيها للابوين والاولاد دون
 القرائن ولا بعد الفسق والنفاق ولا مع التوفيق **فصل** في السبق والاولاد
 ويجب الوفاة بما شرط فيها ولا يجوز في غير الخليل والشارع والفقير والمجرب
 في السلم **كتاب الوصايا** يجب الوصية على من عليه حق اولاد
 استحققت ويصح الوصية من دين وتركه وجع ولو شاء ولا يجوز للمجرب
 الوصية ويصح فيها بغيره والثلث ويجب ودها الى العبد والعرفه من
 وصي يمازى ولم يفر الوارث بطل الوصية ويجب تقديم المفضل في الوصية وان
 جاز لوارث الوصية لم يفر من الرجوع في الاجازة ويجب مالا يفر من رفر
 طوئ من الثلث ان كان مستحقا والا فمن الاول والتدبير من الثلث ومنه في
 عايب ولا يقل ان يرد ويجوز وصية العول وكذا من اوتي في ولده لم يرد
 دأمر وارث بدين او وارث وصي عليه من نسبة حصته وكذا ان يفر من
 بين فان فرغ من ان يفر من الرجوع ويجب اخراج قيمة الكفن من الاول وكذا الدين
 في حق الاسلام والركون والي من كان قسمة بالنسبة ويجب المخرج
 الوصايا من الثلث قبل ميراثه من قبله ثلث الوصية ان كانت من ماله عليه دين
 مستحقا لم يفر ان ينفق على عياله من ماله الا في القسمة على وجه القسمة ويجب
 مضا الوصية الشرعية ولا يجوز تبيد الوصية بدونها ويجب عليه تمامها ولا
 يجوز دفع مالا يفر قبل المخرج والرسد ويجب بعدها ويجب عليه القسمة
 اذا وصي الى صغير وكبير ويجب على الكبير مضا الوصية وينظر وصاوصي الى
 ثنتين لم يفر لاحدهما ان يفره ينفق التركة الامع الا اذا وصي الوصية
 المصارف ويجب صرفه في البر ويجب اخراج الوصايا المنعقدة بالترتيب ان
 علم من يستوفي الثلث ومن اوتي بعده ويجب الوصية العنقر فان عقر شي
 وجب دفعه اليه **كتاب النكاح** وهو اجماع عند الضرورة والحقوق والواقع
 في الحرام ولا يحل الا بالعقد والدايم او المنقطع او ملكا لغيره او تحليل لاحدهما
 لكما ولا يجوز المدخول بالرجعة قبل بلوغ تسع سنين ولا يجوز الوفي بالملك

قتله ويجوز تركه على زوجته الشابة اكثر من اربعة اشهر وان لم يكن التزكيا
 لضرار ومن كان لمصيبة بطيب الغيرة على الرجل ويحرم على المرأة في الحلال يجب
 ثلثين المرأة زوجها من الاستمتاع المحرم كالوفاة المحبوس ولا يجوز لها ان
 تمنعه ولو خافت الحمل ولا تترك طاعتها ولا تعامله اذا طلب ولا تخرج
 من البيت الا باذنه ولا تمكن غيره من نفسها ولا تشرين ولا تطيب لغيره
 فان فعلت وجب الزلقة ويجب عليها حسن العشرة معه ولو لم يعمل
 شيئا ان يوفي الاخر ولا يجوز ان تنكح المرأة من يدي اليهودية والمصرية
 ولا ذوق الاجنبية للرجال الكفدة ولا خلوة الرجل بها ولا نظره بها ولا الى
 شعرها ولا ان يمسها ولا يمسها ولا يمسها ولا يمسها حتى تحت الزوج
 واسد الغيرة لا تقوم من النساء المحرمات منهن وكذا النساء الاعلى واهل بيوت
 واهل الذمة بغير شحوة ويجوز على المرأة شق الحبيب وللمحلى ونشر الشعر
 وتنفقه وخشخشة الوجه ومباشرة المرأة من غير ثوب وان حك بسرة زوجها
 وترك الحجاب وانها وان بالخلوة ونسبه ولانها الى الزوج والقيادة ويجب
 استئذان الولد على ابيه وعذرة زوجته ولا يجوز نظر المحلى الى المرأة ويجب
 القناع على المرأة بعد البلوغ لا قبله مع وجود النافذة من شرفها عن الرجل
 خاصة ان كان غير محرم لها ولا يجوز للمرأة النظر الى الرجل بشهوة وان كانا في
 وتحرير الوثائق والتعابير في غير محله وتركه في محله والغيرة في الحلال
 يحرم على المرأة ان تسخر رجلا ولا يجوز جعل محبته اليها وصراها عن
 غيرها وقبح المراءاة والاشغال في المحل لغير المحصور ويجب الا
 خياطة في النكاح زيادة على غيره **فصل** في النكاح بالبرع وغيره
 عقد ولا يجوز نكاح العبد من المرأة ولا وليها ولا بلغت العارية ولا
 التحليل في المرأة ولا يجوز نكاح الشيب بغير رضاها من اب ولا مع ولا
 غيرها وكذا النكاح البالغ الرشيد التي ليس لها اب ولا يجوز نكاح العبد
 والحوال والاخ والا رعا الصغيرة ولا كبيرة بغير رضاها ولا يجوز لاحد تزويج الصغيرة الا
 الاب والمعه مع وجوده ولا بد في النكاح البالغ الرشيد من رضاها ورعا ابوها ولا يصح

ان ياخذ من البذر اكثر من المهر وحينئذ الخلع ولا يجوز الرجوع في طلاقها الا ان يتزوج
 في البذر ولا يثبت المهرات من الكراهة فيها فليس في الطهارة اذا قال انتم على الطهر
 حتى لا تخشوا رعبه من عبد ولو كان حق كلفه ويطلق ثم يعتد عليها وشروطه ان
 حدة البلوغ والعقل والاختيار والقصد ووجهها ان يكون لها مهر فيجب عليها
 فيه وسواء عدل من فقيها الكفاة او اذ الراد او في طلق طلق سعة طلق وان واجه
 واراد وجبت وان تعقد الطهارة واليمين امر واحد ويجب عن كل من كراه
 وكذا الرقعة والنساء ولم ينعقد واحد وان جاسع قبل الكفاة لوجه كراه
 ولا يجوز ان يجبر على الكفاة او ان يزوج الطلاق الا بعد المراجعة ومقتضى الآية
 اشهر **فصل في الاطلاق** يقع الاطلاق واسماؤه المراجعة فصل الاطلاق
 حاشي على ترك القولي اكثر من اربعة اشهر او مطلقا حره عليه حتى يكفر ولا يجوز
 له ترك اكثر من ذلك الا بوضاهاه بشرط طهارة الدخول وحسنها ولا يجوز ان
 يوتق الا بعد اربعة اشهر فيجب على ان يفي او يطلق فان فاء وجب عليه الكفاة
 وان طلق وجب اعتباره والشروط **فصل في الكفاة** لا تجب الكفاة المرتبة في
 الطهارة وشروطها طهارة وفدية فان عجز فغياها فله من حيثما جرت فان
 عجز فاطعام مئة مسكنا من اهل البصرة او الفدين قبل تناسخ الشدة ويوم
 والوجوب على العبد صوم شهر وتجب الكفاة الحرة المرتبة في كفاة
 الميسرة اطعام عشرة مساكين او كسوة او تحرير رقيقة ففان لم يجد فغياها
 ثلثة ايام وتجب كفاة الجمع بقتل الكافر ولو قتل عبده او عبدة غيره
 وكفاة شق الثوب على الزوج او الوالد كفاة عين وكذا انتة المودة
 شعرها وحججها فتمنعها كفاة مهيبة ومن فرج امرأه لها فاح
 ويجب ان ينفق عليها ويقتل في خمسة اصواع دقها **فصل في الاعاقل**
 يجمع الابن الذكور والقذف والزنا دعوى بالعبثية او انكار الولد وشبه
 لا يدخل في شهادة ويلعن نفسه الحامسة وقوله المراء فيجره عليه ما يواف
 ما حكم عليه عليه المزدوم او واحد الثوبين لم يزل انكاره ولا يجوز رجوع الحامل
 قبل الوضع **كتاب العتق** وبالعق يد لا يجوز العتق ان يعتق
 المالك قسدا لغيره وتختلف بالعتق مخيرا لا مطلقا على شرط ولا يقتل المالك ولو
 العتق

طهارة

العتق خدعة ووجهه وجبت على المملوك وكذا لو اعتقه من رقيقه وشرط عليه
 ان يفرها ولو ارق او كان عليه ما يدينه ومن اعتق حصة من مملوك
 مملوكا كعتق او موصرا وجب عليه باقي قيمة المملوك يعني وراسي المملوك
 في عتقه ويثبت في العتق البلوغ والعقل والاختيار والقصد وان يقول انك
 عتقت حرا وعتقها ولا يجوز له ان يدينه احد من دون ثبوت باقرا ويدينه ولو
 بيع عتقه المهر لم يقبل الا بيبس وكذا لو اقر ولا يبرئ منها بايع المولا ولا
 ولا يعتق اذا لم يملكه كحوله يعني بيبس مائة او اياها على ثلثين وللعبد مال وجب
 عليه الوفا بالشروط الا فلا ولا يجوز بيع المهر ولا شرطه وكذا القصة ومن اعتق
 بعض مملوكا اعتق كلهم ومن يدر عتق مملوكا وجب عليه ان لم يكن عتقا ومن عتق
 اليه مملوكا لا يستبرئ له من ان يشترى كلهم من مال القصد بل يفتن اليه شيئا ولو ردها
 ليكون ولا رده له واذا اسلم عبد الذي وجب بيعه من مسلم التبرير كالمهر يعتق
 بعد الموت من التملك قبله الا ان يعتق حوله من غير وجب على المكاتب اذا
 مال المكاتبه وجب عليها الوفا بها ولا يعتق من الشراء حتى يترك جميع ما
 عليه ويعتق من المطلق بالنية ولا يجوز له ان يخرجه من محله ولا ان
 يتصرف في ماله بما زاد عن القوت الا باذن مولاه ولا يزوج الا باذنه
 ويجوز له ان يملكه على ردها الا ان يعتق ويترجها فان فعل فغير عتق عليه
 مهرها لها ويحب اليه فابشره الكفاة المشرية **فصل في اقراره** او ابشره
 عليه القصاص به واذا رده الى صاحبه واذا اقر في ماله لم يثبت له غير ماله
 من الاصل ولا من الثلث وما قد يولد او دين وكان المقر او اقراره عليه
 حقيقته لا ان يقره لان فيجب على الجميع **فصل في الجعالة** لا يثبت بعد
 العمل فيجب ما شرط على عمل محلل بعد الايمان به ولا يجوز على المحرم ولا يلزم
كتاب الايمان والتميز **باب** البين الكاذب لا يقره او
 يقية ولا يجوز ان يقال فيما ليس به صحيح **باب** العتق باليمين
 الشرعية ويجزى من المالك ولو ادا ما له من الدين والى المالك من العمل
 بما خلق عليه الا في معصية كتحريم حلاله او تحريم حرامه او قطعه او
 من يزوج مشرك او ديني ولا يجوز المالك بغير الله ولا يعتق وشروط البلوغ

طهارة

الذي يفرق البائع فان عرقه ولا فقه ولا شرف ولا حجب ولا كبر ولا
 غيرة الغنا البعير الغلاة ولا شرف الا ان يكون في غير كماله وان كان فعل
 وجب للفقير ومن ترك تعريق الفقير ثم تلفه وظهر صاحبها وجبت عليه
 نماوس من ثمار طير مستوفي الجناح وعرقها صاحبها ووجه رده اليه الا انهما
 لم يالا دعا قس لا ينهيه وجب دفعه اليه ولا يجوز ان يعلق المالك ثوبه
 فعمل وكبره النعم على مولاه كتاب الموارث الميراث الحاصل للملك ولو
 ذبحا الا ان يسلّم قبل نفسه ولا يرث القاتل المقتول ان كان عدوا وقتلا
 ولا يرث المملوك ولا يرث وصي الميراث مبعوث وما لا يورث المملوك ان مات
 قبل نفسه ورث من لا وارث له الا قرابة مملوك جيب شراره بالقرابة
 جيب مولاه على البعير شبعق وورثه ولا يجوز شرط ميراث للمكاتب
 فصل الاقرب من الاقارب جميع الابوين والامهات والامهات والامهات
 ولاد وان تولى يتبعون الاخوة والاعوان فان فقدوا ورثوا اولادهم
 الاعمام والاعوال فان فقدوا جميعهم فالمعتق ثم تامين الميراث ثم الاما
 وورث الزوج والزوجة مع الجميع ويضمن الامام فصل القرابة
 فالنصف للزوج مع عدم الولد والبنات مع عدم الذكر ولا غنم
 الابوين او الاب كذا والزوج مع الزوج مع الولد وللزوجة وان
 فقدت مع عدمه والبنات للزوجة فصاعدا مع والظلمان للبنين
 فصاعدا مع عدم الذكر ولا غنم فصاعدا مع والال او الابوين
 لك والثالث للام مع عدم الولد والاخوة ولا غنم فصاعدا
 من الاخوة للام والسلم للاب مع الولد وللأم مع الولد او الابوين
 خوة للاب والابوين مع وجود الاخوان والاخوات الامهات والامهات
 على ذوى القربى بالنسبة مع عدم الحاضرين والى نفع من مساو او اقرب
 لا يرث على الزوج والزوج مع وجوده ورثت عنه الامهات وجب ميراث الوالي
 النكاح على الوالي من الصحبة ولا يجوز الحكم بالعوايل يدخل المفقود على
 الشا والاخت لا توالى الابوين ولا بالتعصيب بل يرث على جميع السهم
 فصل يرث الاولاد للذكر مثل حظ الانثيين ويختص الذكر

ابيه بالحجوة اذا لم يكن ذكر كمن سلا ومن انفق منهم فلم يرجع ولاد
 الود يرثون مع عدمهم وكل منهم نصيب من يتقر به ويرثه الا قرابة لا يرث
 السك والثلث والثلث للام مع عدم الولد فصل يرث الاخوة للابوين والابوين
 الذكر مثل حظ الانثيين ولا مساو ومن انفرد منهم فلم يالا ويرث من تقر بالاب
 من تقر بالاب والاب والام ويختص من تقر بالابوين بالود وكذا من تقر بالاب والام
 واخوه يرثون مع عدمهم وبأخذ كل نصيب من يتقر به ويختص الا قرابة لا يرث
 لا يجمعها لحد الادنى ولا الاخ لحد الاعد ولا يجمع الاخوة كالاخ والجد كما
 لا يجمعها لحد يرث الاعمام والاعوال مع عدم المرتبتين السابقين خاصة
 فلا يورث النصف بالسوية ولو واحد والاعمام والامهات ولو واحد بالثمنين مع
 من تقر بالاعمام بالابوين من تقر منهم بالاب وكذا بين الاخوة ويرث اولادهم
 عدمهم لا يجمعها لحد الادنى مع عدمهم لا يجمع العروة وكل نصيب من يتقر به
 فصل يرث الزوجات مع جميع المراتب الا ان انفرد الزوج فلم يالا كذا وكذا
 في غيبه لا يورث الزوجات الرجعية الا بالثمنين والمطلقين من الميراث
 للاقرار ان سنة الامهات او شتر مع فصل الميراث مع فقد الزوج فان
 لم يكن قضى من الحجرة فان لفا لاطر ولولا الملائمة لارثت الاب ولا من تقر به
 وولوا الزنا لا يرث الزنا ولا يرثها ما اذا انفردت فان يكتف مع الشرايط لهما
 ونوازلها والخشي يورث على الزوج الذي يورث فان انفردت فعلى الذي يورثها ومن فاق
 النوازل لم ينقطع آخر فان انفردت لم يرثها ويحكم فيها بغير الاضداد والميراث
 والندى فان اشبه بنصف النصفين والزوج مع الزوجين يحكم فيه بالزعة ومن
 راى ان ايرى ان يورث من زعة فان اشبهت فواحد الا ان ثمان والكل لا يرث
 الا اذا ادرج في الزعة والميراث عليه يرث كل منهم الا مع الزنا والشرائط وكذا
 يورثها بعصم والفاصل فكتاكت الراجح ان يورثها لانه اجتمع فيه الايمان والعلم
 والذكورة والعلم بكتاب عن المصوم ويجب الرجوع الى الامام في جميع الاحكام وفي
 نفس القرآن ولا يجوز العمل بالآراء والظن ويجب العمل بما حاصرت الكتب المعتمدة
 التي يورثها الا ما يشهد فان اختلفت جباله رجح بالمرجح من المصنوعة ولا يجوز العمل
 بشك المصنوع الا بما يروى عنه مع ثقته ويجب الاحتياط في كل مسألة لم يعل بها احد من الحكماء

القضاء

وجيب على الفاعل الانتفاء وكما في كلام الخصمين ومحرم عليه الشهادة والميل
 الحق والحق كمن يخطأ فيه وجيب الحكم باليسئ من المدعي واليمين من المنكر للآخر
 او ليدوا النكاح مع يمين المدعي وانه لما كرم في الدم بالقسامة من المدعي مع اللو
 واليمين منه ومن المنكر ولا يخل المال المحرم في الواقع لمن علم انه سبيل ولا بد من
 البينة واليمين في دعوى دين حلال وان ربحه الزنا والدين من العدل لا في
 الحكم في الدعوى المالية بظاهر دين وشبهة النساء ولا بد من اربع او اثنتين
 ورجل او اثنين ويمين ولا يجوز الحلف والاحلاف الا بالله وامامه في اليمين
 كمن قال الشهادا شحيب تحمل الشهادة كفاية ولا ينعى ان لا ينعى ولا ينعى
 ليقت الحق عند القاضي ولو تغير بها بحيث لا ينعى الحق ولا ينعى في غير الحق
 عن الشهادة اذا كانت حقا وكما انها ولا يجوز شهادة الزور وقادار جمع الشاه
 بعد الحكم وحسن غير بقدر ما يكون من المال ان يكون قايما بيمينه في غير ذلك
 ولا يجوز اقامة الشهادة على المصريح خوف ظلم الغير له ولا يجوز الشهادة على
 العلم وان حصل بالخطأ واختر من منكره ولا يقبل شهادته ولا المهر
 لشركه ولا جبره في الخصم ولا من الزنا ولا الاعيان في الزنا والشك في المقام
 لا ينعى ولا يستعمل في القاذق ولا السائل كغيره ولا يجوز الشهادة على الجنب
 والبر لا يخلو في السن كمن قال الحدود وجبر فامتناع شرابها وعمر نعتيها
 ويشترط في وجوبها الباطن والعقل والاختيار وعدم الجهل والشبهة ولا يجوز انفاها
 في ارض العدو ومن اقرب من الله وجب عليه ان لا يمسك العقل ولا يمسك
 بالتوبة قبل ان يوضو ولا يجوز الشهاده في حدود الكفار فير ولا يجوز ان يقيم الحد
 الا امام اربعة اخص والعلم والسب على كره ولا يجوز ان يحد في الزنا في غير
 فصل بحسب الحد بل عليها في غير الحد يحد جلد مائة ان كان يحد في الزنا
 بغير جلد ويحد في غير ما يحد جلد وجبره غير البالغ ومن اكره المرأة علم الزنا وجب
 العقل وان لم يكن محصنا ويستأ عنها ويقتل منكر الزنا بغير حد ولا يحد في الزنا
 عليه خمسون جلد في الزنا بغير النكاح ولا يثبت الا بربعة شهود والا فلا راجع
 من الزنا ملك ولم يدخل عليها ما ينفق منه او من اخر وادان الزنا في ملكه
 وجب قتله فصل في اللواط مع عدم ان ينفق احد الزوجين فينفق للغير على

بيان المحقق

عليه

كل حال وكان الفاعل مع الاثبات ويشترط العقل فيهما البلوغ والعقل والا
 اختيار وعقل غير البالغ التعزير ومن قبل غلاما ما يشبهه وجب ان يضرب ما
 سوطه لا يثبت مع عدم البينة الا الاقرار او اذنا فصلا وجب با
 لصح حد الزنا مع عدم الاحصان والقتل معه وتقتل في الزنا مع عدم
 وللمراة اذا اجامها زوجها فاحقت بكونها غلاما وجب عليها الزنا
 وجهر البكر وجب على القوادح من يسمعون سوطا وكذا القوادح
 بنفان من مضمونها فصل في الحوز قدق الملم ولا الكا وحسن القاذق
 ممن قذفه وجب ان يضرب ثمانين جلده ان نسب احدا الى الزنا
 او اللواط فاعلا او منغولا وفي التعزير في التعزير وكذا المحام وكذا
 الضمير وحسن القاذق من نسب الى الزنا او اللواط لا يجيب
 ان ان يطلبه صاحبه ويسقط بعفوه ومن اقر بالقذف وجب عليه
 وان انكر لم يسقط واذا اتقاه سقط وجب التعزير ومن عفا
 عن حقه لم يجز له الرجوع ومن قال لآخر احملت باهك وجب
 تعزيره وجب قتل من سب نيرا او اماما ويجوز قتل النساء
 مع الاثبات فصل في حجب حد من شراب الخمر او البين او الفقع او
 السكر ولو غلبه لا وقتل من استعمل ذلك ولا حد عليه من جهل الخمر
 ويشترط البلوغ والعقل والاختيار ويسقط بالتوبة واذا اجتمع
 من اثنين قتل في الثالثة فصل في حجب قطع من سرق دينار او فصلا
 او قيمته من حوز يقطع من الكمين الاصابع الاربعة ويترك الكف
 فان سرق ثانيا قطع رجله اليسرى من الكعب ويترك
 العقب ويجيب الجسر والحدوة فان ثالثا قطع اليد فان سرق في ثلث
 فان قطع اليسرى غلط كما يجب قطع يمينه ولا يثبت الا بشاهدين او الا
 في الزنا من غير كراهة ويجيب ايضا الزنا على الكفر والتوبة من اخذ على
 يحد لم يقطع بل يعزير ويقطع النباش اذا سرق الكفن والمأوكر اذا اقام عليه
 لانه اقر ويسقط بالتوبة القطع دون الغرم ويشترط العلم بالشرع في
 المحارب ان قتل قتل وان قتل واخذ المالا قتل وعلب وان اخذ قطعة بده

المحارب ان قتل قتل وان قتل واخذ المالا قتل وعلب وان اخذ قطعة بده

ورجله من خلفه وان لم يقتل ولم يخذل فمينا الارض وان تأخرا لم يجر ولا
 شئ عليه ومن احرق دار قوم خرم قوتها او فقه ما قوتها او قتل ومن دعا الى
 بدعة قتل ويجب دفع الحارث عن النفس والمومن لاهل المال
 وان حاز افضل من ادرك عن فطره وجب قتله وان اثاره
 يسقط وعن ملة يجب ان يستتاب فان لم يشك قتل ولا
 قتل على المرافعة بحسن وتصوب ويطبق عليها والكل قتل
 الناصب في التقية ومن سب نبيا قتل وكذا امن ادعي نبيا
 قتل يجب تعزير نافع البهية ان لم يشك في حكايتها بغير
 عيب وتقرير من استقر به حقه في قتل العجوز والفقير والمجنون
 من المجدد تعزير كل من فعل محرم كجاء القصاص من قتل الظالم او الشريك
 ليه والرهابة وكذا ضرب بغير حق وكذا قتل النفس نفسه وله وكذا
 شرب الخمر او الدود الطرح الجمل ولا يجوز ودان يكون قاتله وجب التوبة
 القتل واذا اراد القاتل به وسلب نفسه القتل وارضا الولي بالدية او اكثر او
 والكفارة ويجب القتل على القاتل على الدية على القاتل خطا شيه جرح
 العاقلة غير ومن سب القتل وجب عليه من يموت وكان امن امسك
 ليعمل قتل فان كان الماصور عبدا وجب القصاص على المولى
 ومن خلق القاتل من بدى الولي وجب عليه اخذ او الدية
 ولا قصاص في الدعاء ويقترط في ثبوت القصاص البلوغ
 والعقل والاختيار ويجب التوصل الى اتصال الدية بها
 مكن ويجب القصاص على الولد اذا قتل الاب دون العكس
 ويجب رد فاضل الدية قبل القصاص او ابقى من دية القاتل
 شوي كما اذا قتل الرجل امرأته او رجلا رجلا وغوذا الذ
 ون العكس ومن قتل مملوكا وجب عليه الكفارة والتوبة و
 التعزير والتصدق في بئمة والحسن ومن قتل مملوكا غيره و
 حب عليه قيمته له الا ان يزيد عن دية المولى لا القصاص الا ان جاع
 ويجب القصاص على المملوك اذا قتل المولى العكس ولا قصاص

قتل المملوك الذي اجمع الاعيان دونه فاضل الدية ولا يجوز القصاص
 بعد العفو او الصلح او الرضا بالدية ولا يجوز في القصاص العن
 والشك بل يقصر بالسيق ويجب القصاص على شاهد الزور اذا
 قتل بشهانه فان فعل دوا وجب رد باقي الدية ولا يجوز القصاص
 في عظم فصل ثبت القتل بالافتراف مع شروط البينة وبالعقار
 خمسين عينا وخمسة وعشرون في الخطا مع اللوث فيجب
 على القاتل القصاص في العمد والدية في الخط الا ان يقيم المولى
 عليه خمسين قسامة في العمد ونصفها في الخط ولا يقبل اقرار العبد
 على المولى ولا اقرار المولى على العاقلة فصل ثبت القصاص من بين
 الرجل ومنه في الاعضاء والمجرات حتى تبلغ تلك الدية فيجب
 رد الفاضل وكذا ما يبقى للجاني من دية وجب القصاص في
 الاعضاء والجراح على الا ان يعفو او يصالح او يرضى بالدية
 ولا يجوز القصاص في كسر اليد ابرات ولا سنن الصبي اذا
 ثبتت بل يجب الدية ولا يجوز في الجانحة والمقتل والمأمومة
 ويجب القصاص من غير الاعور اذا قتل عينا انسان صحيح
 ويرد عليه نصف الدية وبالعكس يجب القصاص في احدر
 عينية مع نصف الدية لاجنبها ويجب القصاص في الكفر في كل
 شاهد الزور فان بقي دية وجب ردها **كتاب الديات**
 الواجب في دية المملوك ان كذا اقل خطأ مائة من الابل
 او مائتا بقرة او العاشاة او الف دينار او عشرة الاف درهم او
 ما وثا حلة واكثر واجب في دية المرأة النصف من ذلك ومن قتل في
 الاشهر الحرم وجب عليه دية وذلك وصوم شهرين من شهر الحرم لا
 الواجب في دية قتل المملوك قيمته الا ان يزيد عن دية المولى
 تجب الزيادة والمملوك القاتل يجب على مولاه دفع المولى يستحق
 او يعقله او دفع قيمته فان اعتق صح ووجب على مولاه دفع الدية
 والواجب في دية الزبي ثمانمائة درهم فان اعتاد القاتل فدية

باسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة
 والسلام على اشرف الانام محمد وعترته الكرام وبعد فبده رساله وجيزه
 تشتمل على ما لا يسع المكان حمل من معرفه واجبا للصلوة بحيث تبطل
 الصلوة مع الجمل بها وستبها عذر الاجاز لما في الاعواز وفيها فصول اربعة
 في المصاحف وهي وضوء ومسجد وتيمم اما الوضوء فيجب ان يغسل باليدين
 والكف باطراف اليدين من المصاحف والوجه واليدين والرجلين
 في وضوءه واجبه سبعه اوله الكف ومغسلها الوضوء الاستعاذه بالقلوب
 توجبه فريضة الى الله الثاني غسل الوجه من قصاصه غسل الرأس ثم غسل
 يديه الى المرفقين والاربعاء والوسطى ثم غسل النعال غسل اليدين بعد
 طهرا وما داره عليه الاربعاء والوسطى ثم غسل اليدين بعد ما
 من المرفق الى المرفق الاضلاع واليدين ثم غسل القدمين
 كذلك الرابع من وضوءه الزم في وضوءه المخصص باقل اسره الخامس من
 من وضوءه السادس من وضوءه السابع من وضوءه
 ما وجد من الاجزاء من الناس الترتيب كما ذكره الساجد المولاه وهو
 بعة الاعضاء في غسلها واما الغسل فوجبه سنت الاوّل والآخر والمضطر
 الاستعاذه والتفاسر والموت من الموت اذا رزق وجاز ان يغسل
 اربعة النجاسة عن محل الغسل ولو غسل جميع البدن بما يسمى غسل
 وتترتب وهو ان يبدأ برأسه ثم جانيه الايمن ثم الايسر ويقوم مقامه
 الاوتار والوجه وضوءه غسل لا ساحة الصلوة لوجوبه في حال
 الله فان كان غسل الجانيه كفي عن الوضوء ولا يغسل اليدين ثم
 موجب الطهارة من وضوءه عند الحج عن استعجال الطهارة وجب
 تنزع الجانيه كالنماء والقرب على سرقة ان كان من الوضوء وان
 كان من الغسل مرتين والتترتيب كما ذكره المولاه ومسح الجبهة
 ومسح الكفين وطهارة محله ولو تجس بعضه ولم يكن
 مسح على الباقي ولو تجس احدى يديه ضرب بالارض
 ثم مسح بها وجهه ثم مسح بالارض ولو تجس مسح وجهه بالارض
 ولو تجس الجبهة خاضعة مسح الكفين ولو تجس الكل
 سقط فرض التيمم ولو كان النجس يابسا كان حكمه حكم
 الطهارة والتيمم وكيفية التيمم بدلة من الوضوء لا يطا
 حة الصلوة توجبه فريضة الى الله بعد وضع يديه على الارض
 المباح

الحامد وهو ما لا يشترق منه شيء لامن الافعال ولا

من الاسماء المذكورة نحو حمل وحسن واعلم ايضا ان الفعل

لا يترك من فاعل فان كان فاعله واحدا شتم في فعل

الواحد فان كان فاعله اثنين شتم في فعل الاثنين وان كان

فاعله اكثر من ذلك شتم في فعل الجميع وكل واحد من هذه

الثلاثة المذكورة يكون مطلقا او محاطا او غائبا مذكرا

كان او مؤنثا واعلم ان جميع الابواب التي اعبروها

اهل التصريف اربع وعشرون بابا سنت في التلافي الحمد

حاصل

حاصل

وواحد نحو الرباعي المحرور اربع عشرة في الثلاث المريد فيه

وثلاث في الرباعي المريد فيه واما الابواب التي في الثلاث

فاولها باب فعل يفعل نحو نصر ينصر انصرنا نصر سننصر

وثانيها باب فعل يفعل مثل ضرب يضرب يضرب

ضارب مهروب وثالثها باب فعل يفعل مثل ضرب يضرب

بضرب يضرب ضارب مهروب وثالثها باب فعل يفعل

نحو فتح يفتح افتح فاتح مفتوح ورابعها باب

فعل يفعل نحو علم يعلم اعلم عالم معلوم وخامسها

يفعل نحو حسب يحسب حسب حسب حسب حسب حسب

سأذكرها

وسادسها باب فعل يفعل نحو حسن يحسن

احسن فهو حسن واما الرباعي المحرور

واحد نحو فعل يفعل فعل فعل وفعل لا نحو خرج

يخرج يخرج يخرج يخرج يخرج يخرج يخرج يخرج يخرج

واما الابواب التي في الثلاث المريد فيه فهو على ثلاث

اقسام القسمة الاول ما كان ما مضى على اربعة اخرى

وهو على ثلاث ابواب فاولها باب افعل يفعل

افعل لا نحو اكرم يكرم اكراما اكرم مكرم ومكرم

وثانيها باب فعل يفعل تفصيلا نحو فرح يفرح

تفجأ فتح مفتح ومفتح وثالثها باب فاعل

يفاعل مفاعلة نحو قاتل يقاتل مقاتلة وقاتلا
قاتل مقاتل ومقاتل القسم لثاني ما كان ما

على خمسة احرز وهو خمسة ابواب ولها باب فاعل

يتفعل تفعل لا نحو كسر يكسر تكسر اكسر متكسر

ومتكسر وثانيها باب تفاعل تفاعل نحو

تباعد تباعد تباعد تباعد متباعد ومتباعد

وثالثها باب تفعل يتفعل انفعال انقطاع

ينقطع انقطاعا انقطع منقطع ومنقطع

والا

٧٨



Handwritten notes and signatures in Arabic script, including a large signature at the top right and smaller markings along the right edge.

(13)

۵۸۴

خطی اد